

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة

ب عنوان :

فعالية النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة التدقيق

دراسة ميدانية

إشراف الأستاذ:

أ. د عجيله محمد

إعداد الطالبة :

بوشارب صفاء

نوقشت يوم الاثنين 1 جوان 2026 لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة)	الجامعة	الدرجة	الصفة
الدرجة. الاسم واللقب	بن نوي مصطفى	استاذ محاضر "أ"	رئيسا
الدرجة. الاسم واللقب	عجيله محمد	استاذ تعليم العالي	مشرفا، مقرا
الدرجة. الاسم واللقب	بن شعاعة وليد	استاذ محاضر "أ"	مناقشا

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
مصدقاً لقوله تعالى:

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) ، [إبراهيم: ٧]

الحمد لله الذي أنعم عليّ بالصبر، ووفّقني وسدّد خطاي، ومنّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ **عجيلة محمد** الذي رافقني طيلة فترة التريص، لما قدّمه لي من توجيه وإرشاد ودعم متواصل.

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من قدّم لي المساعدة أو أسهم بالنصح والتوجيه والمشورة خلال مسيرتي العملية، فجزاهم الله عني خير الجزاء..

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، أهدي ثمرة جهدي هذا:
إلى والديَّ العزيزين، سندي في الحياة، إلى من غرسا في نفسي حب النجاح
والطموح.

إلى أخي الغالي وأختي الحبيبة، أظلال الراحة في عمري، وأقرب الناس إلى
قلبي دومًا.

إلى كل أساتذتي الكرام الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة.
إلى أصدقائي وكل من دعمني بكلمة طيبة أو دعاء صادق.
إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.
أهديكم هذا العمل المتواضع، راجيةً من الله أن يكون بداية لمشوار مليء
بالنجاح والتوفيق.



مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، من خلال إبراز طبيعة العلاقة بين خصائص النظام المحاسبي المالي ومتطلبات جودة التدقيق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف الاستبيان أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من ٣٥ مستجيباً من المحاسبين، والمدققين الداخليين، ومحافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين، إضافة إلى بعض الإداريين بالمؤسسات الاقتصادية والمكاتب المهنية محل الدراسة.

كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، حيث يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية، وتوحيد الممارسات المحاسبية، وتسهيل إجراءات التدقيق، وتعزيز موثوقية القوائم المالية. كما أظهرت النتائج أن جودة التدقيق تتأثر بعدة عوامل، أبرزها كفاءة المدقق، واستقلاليته، ومستوى التكوين، وفعالية الرقابة الداخلية. وانتهت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التكوين المهني، وتسريع الرقمنة المحاسبية، وتحسين البنية التقنية الداعمة للتدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

نظام المحاسبي المالي، جودة التدقيق، تدقيق المحاسبي، معلومات المالية، مؤسسات الاقتصادية، رقابة الداخلية.

Abstract:

This study aimed to analyze the effectiveness of the Financial Accounting System in enhancing audit quality within economic institutions in Ghardaïa Province by highlighting the relationship between the characteristics of the financial accounting system and the requirements of audit quality. The study adopted the descriptive analytical approach and used a questionnaire as the main tool for data collection from a sample of 35 respondents, including accountants, internal auditors, statutory auditors, certified accountants, and administrative staff working in economic institutions and professional offices under study. Data were analyzed using SPSS through descriptive and inferential statistical methods.

The study revealed a statistically significant positive relationship between the financial accounting system and audit quality. The financial accounting system contributes to improving the quality of financial information, unifying accounting practices, facilitating audit procedures, and enhancing the reliability of financial statements. The findings also showed that audit quality is influenced by several factors, particularly auditor competence, independence, training level, and the effectiveness of internal control systems. The study concluded with the necessity of strengthening professional training, accelerating accounting digitalization, and improving the technical infrastructure supporting auditing within economic institutions.

Keywords:

Financial Accounting System, Audit Quality, Accounting Audit, Financial Information, Economic Institutions, Internal Control.



فهرس المحتويات



I	شكر
II	اهداء
III	مستخلص
IV	:Abstract
V	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة
أ	تمهيد
1	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة
3	المطلب اول :تعريف النظام المحاسبي المالي
7	المطلب الثاني : تعريف جودة التدقيق
15	المطلب الثالث: ارتباطات النظام المحاسبي المالي بجودة التدقيق
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
17	المطلب اول: الدراسات الوطنية
20	المطلب ثاني: الدراسات اجنبية
22	المطلب الثالث: المقارنة بين دراسة سابقة ودراسة الحالية
24	خلاصة الفصل
25	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
26	تمهيد
27	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وعرض نتائج الاستبيان
27	المطلب الأول: عينة الدراسة والمؤسسات المستهدفة
28	المطلب الثاني: طرق وأدوات الدراسة
33	المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان:
37	المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
37	المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة
43	المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة
50	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات

55	خلاصة الفصل
56	خاتمة
62	قائمة المراجع
76	قائمة الاساتذة المحكمين :



فهرس الجداول والأشكال



فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول ورقمه
6	جدول 1-1 المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي
29	الجدول (٠١-١١): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:
31	الجدول رقم (٠٢-١١): يوضح مضمون الإستهبيان
31	الجدول رقم (٠٣-١١): متغيرات الدراسة
32	الجدول رقم (٠٤-١١) : يوضح مقياس ليكارت الخماسي
32	الجدول رقم (٠٥-١١) يوضح مقياس التحليل
33	الجدول رقم (٠٦-١١): معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الإستهبيان
34	الجدول (٠٧-١١) معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الإستهبيان.
35	الجدول رقم (٠٨-١١) نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.
37	الجدول رقم (٠٩-١١) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة
38	الجدول رقم (١٠-١١) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
39	الجدول رقم (١١-١١) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر
40	الجدول رقم (١٢-١١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة
41	الجدول رقم (١٣-١١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي
42	الجدول رقم (١٤-١١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التكوين
43	جدول رقم (١٥-١١) يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات مرتكزات النظام المحاسبي المالي
45	الجدول رقم (١٦-١١) يوضح تصورات المستجوبين لمحور متطلبات و ضرورة جودة التدقيق
47	الجدول رقم (١٧-١١) يوضح تصورات المستجوبين لمحور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق
50	الجدول رقم (١٨-١١) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات الدراسة
52	الجدول رقم (١٩-١١) يوضح تحليل التباين ومدى صلاحية النموذج لإختبار
53	الجدول (٢٠-١١): نتائج اختبار T لعينة واحدة لمحور ارتباطات النظام

قائمة الاشكال :

رقم الشكل وعنوانه	رقم الصفحة
الشكل رقم (١٠-١): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	37
الشكل رقم (١٠-٢): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	38
الشكل رقم (١٠-٣): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	39
الشكل رقم (١٠-٤): يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	40
الشكل رقم (١٠-٥): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	41
الشكل رقم (١٠-٦): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التكوين	42



مقدمة



شهدت البيئة الاقتصادية المعاصرة تحولات عميقة مست مختلف جوانب النشاط المالي والمحاسبي داخل المؤسسات، نتيجة توسع حجم المعاملات، وتعقد العمليات الاقتصادية، وتزايد حاجة الأطراف ذات العلاقة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة. ولم تعد المحاسبة مجرد وسيلة تقنية لتسجيل العمليات وترتيبها، بل أصبحت نظاماً معلوماتياً متكاملًا يساهم في إنتاج بيانات مالية قابلة للفهم والمقارنة والتحليل، بما يساعد الإدارة والمستثمرين والممولين والجهات الرقابية على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية وموضوعية.

وفي ظل هذه التحولات، برزت أهمية النظام المحاسبي المالي باعتباره إطاراً معيارياً وتنظيمياً يهدف إلى ضبط الممارسات المحاسبية داخل المؤسسة، وتوحيد طرق القياس والتسجيل والعرض، بما يضمن إعداد قوائم مالية أكثر شفافية ومصداقية. فالاعتماد على قواعد محاسبية واضحة لا يخدم فقط وظيفة التسجيل المحاسبي، بل يمتد أثره إلى تحسين جودة المعلومات المالية، وتقليل احتمالات الخطأ أو الغموض أو التلاعب، وهو ما يمنح النظام المحاسبي المالي مكانة محورية في بناء الثقة داخل المؤسسة الاقتصادية.

غير أن إنتاج معلومات مالية منظمة لا يحقق وحده الغاية المرجوة، ما لم تخضع هذه المعلومات لعملية فحص وتقييم مستقلة تضمن سلامتها وعدالتها. ومن هنا تظهر أهمية التدقيق بوصفه آلية رقابية ومهنية تهدف إلى التحقق من مدى صدق القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية، مع إبداء رأي مهني مستقل يساعد مستخدمي المعلومات المالية على الاطمئنان إلى نتائج المؤسسة. وكلما ارتفعت جودة التدقيق، تعززت الثقة في البيانات المحاسبية، وتحسنت قدرة المؤسسة على إظهار وضعيتها المالية بصورة أكثر وضوحاً.

وتزداد أهمية العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المرجعيات الدولية، وما ترتب عن ذلك من تغيرات في طرق الاعتراف والقياس والإفصاح. فقد أصبح نجاح هذا النظام مرتبطاً بمدى قدرة المؤسسات على تطبيقه بصورة سليمة، وبمدى توفر كفاءات مهنية قادرة على استغلال مخرجاته في دعم عمليات التدقيق الداخلي والخارجي. وبذلك فإن جودة التدقيق لا تنفصل عن جودة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي، كما أن فعالية هذا النظام لا تظهر بشكل كامل إلا من خلال قدرته على تسهيل عمل المدقق وتمكينه من الوصول إلى أدلة إثبات كافية وموثوقة.

وانطلاقاً من ذلك، جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع **فعالية النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة التدقيق**، من خلال الربط بين الجانب النظري المتعلق بمفاهيم النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق،

مقدمة

والجانب الميداني القائم على دراسة عينة من العاملين في المجال المحاسبي والمالي والرقابي داخل عدد من المؤسسات الاقتصادية والمكاتب المهنية بولاية غرداية، بالاعتماد على الاستبيان وتحليل نتائجه إحصائياً بواسطة برنامج SPSS. وقد اشتمل العمل على فصل نظري يعالج المفاهيم والدراسات السابقة، وفصل ميداني يتناول منهجية الدراسة وتحليل النتائج واختبار الفرضيات .

١. إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، باعتبار أن النظام المحاسبي المالي يوفر البيانات والقوائم المالية التي يعتمد عليها المدقق في أداء مهامه، بينما تسعى عملية التدقيق إلى التحقق من مدى صحة هذه البيانات ومصادقيتها. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى مساهمة مرتكزات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة؟
- إلى أي حد يساعد النظام المحاسبي المالي المدقق في أداء مهامه وتحقيق متطلبات جودة التدقيق؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة بين خصائص النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

٢. فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية:

يساهم النظام المحاسبي المالي بفعالية في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة إيجابية بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي وتحسين جودة التدقيق.

مقدمة

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات جودة التدقيق من خلال توفير معلومات مالية منظمة وموثوقة.
- توجد علاقة ارتباطية بين خصائص النظام المحاسبي المالي، خاصة دقة البيانات وموثوقيتها، وبين تعزيز جودة التدقيق.

٣. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية النظام المحاسبي المالي في دعم جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام وبين أداء المدقق. كما تسعى إلى ضبط المفاهيم المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، وبيان أهم المرتكزات التي يقوم عليها كل منهما.

وتهدف الدراسة كذلك إلى معرفة مدى إدراك العاملين في المجال المحاسبي والرقابي لأثر النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة التدقيق، مع قياس اتجاهات أفراد العينة حول محاور الدراسة، وتحليل النتائج الميدانية لاختبار الفرضيات المطروحة. كما ترمي إلى الخروج باستنتاجات وتوصيات تساعد على تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتطوير جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية.

٤. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، إذ تجمع بين متغيرين لهما وزن كبير في المجال المالي والمحاسبي: النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق. فالنظام المحاسبي المالي يمثل أساس إنتاج المعلومات المالية، بينما يمثل التدقيق آلية التحقق من صدق هذه المعلومات ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من ارتباطها بالواقع العملي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة أن جودة التدقيق أصبحت مطلباً ضرورياً لتعزيز الشفافية، والحد من الأخطاء، ودعم الثقة في القوائم المالية. وتظهر أهميتها التطبيقية في كونها تعتمد على دراسة ميدانية بولاية غرداية، مما يسمح بفهم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي من وجهة نظر مهنية قريبة من الممارسة الفعلية.

٥. مصطلحات ومفاهيم الدراسة

1.5 النظام المحاسبي المالي

أ- اصطلاحاً:

يقصد بالنظام المحاسبي المالي مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات التي تنظم عملية تسجيل العمليات المالية وتصنيفها وتقييمها وعرضها في شكل قوائم مالية، بما يسمح بإنتاج معلومات مالية موثوقة وقابلة للمقارنة، تساعد مختلف الأطراف على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.^١

ب- إجرائياً:

يقصد بالنظام المحاسبي المالي في هذه الدراسة النظام المعتمد داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بولاية غرداية، من حيث قدرته على تنظيم البيانات المحاسبية، وتوحيد طرق التسجيل والإفصاح، وتوفير معلومات مالية تساعد المدقق على أداء مهامه بكفاءة.

٢.٥ جودة التدقيق

أ- اصطلاحاً:

تعني جودة التدقيق مدى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، والإفصاح عنها من خلال رأي مهني مستقل وموضوعي، بما يعزز ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير الصادرة عن المؤسسة.^٢

ب- إجرائياً:

يقصد بجودة التدقيق في هذه الدراسة مستوى فعالية عملية التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، من خلال قدرة المدقق على فحص البيانات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي، والتحقق من دقتها وموثوقيتها، والوصول إلى رأي مهني يعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

٣.٥ المؤسسات الاقتصادية

^١ عبد الله بن عيسى، النظام المحاسبي المالي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٢.

^٢ محمد مطر، التدقيق والمراجعة في البيئة المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٩، ص ٥٢.

أ- اصطلاحاً:

المؤسسة الاقتصادية وحدة تنظيمية تمارس نشاطاً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، وتستعمل موارد بشرية ومادية ومالية بهدف إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، مع تحقيق أهداف اقتصادية ومالية محددة.^٣

ب- إجرائياً:

يقصد بالمؤسسات الاقتصادية في هذه الدراسة المؤسسات والمكاتب المهنية التي شملتها الدراسة الميدانية بولاية غرداية، وتشمل المؤسسات الاقتصادية العامة والمكاتب المهنية لمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

٦. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لمعالجة موضوع يجمع بين التأصيل النظري والتحليل الميداني. فقد تم توظيف هذا المنهج في عرض المفاهيم المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، ثم الانتقال إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية.

وقد استُخدم الاستبيان أداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة، حيث وُجه إلى العاملين في المجال المحاسبي والمالي والرقابي داخل عدد من المؤسسات الاقتصادية والمكاتب المهنية بولاية غرداية. كما تم الاعتماد على برنامج SPSS لمعالجة البيانات وتحليلها إحصائياً، من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى اختبار الفرضيات بما يسمح بالوصول إلى نتائج علمية تخدم أهداف الدراسة.

^٣ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٤.



الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة



الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد

يُشكل الإطار النظري لأي دراسة علمية الأساس الذي تُبنى عليه مختلف التحليلات اللاحقة، إذ يسمح بتأصيل المفاهيم وضبط المصطلحات، بما يضمن وضوح الرؤية المنهجية وتماسك البناء العلمي للدراسة. وفي هذا السياق، يأتي هذا الفصل ليعالج موضوع النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق من زاوية تحليلية متكاملة، تستند إلى الأدبيات المحاسبية الحديثة، مع محاولة الربط بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، حيث خُصص المبحث الأول لتحديد المفاهيم العامة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، من خلال التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي وتحليل خصائصه، ثم تناول مفهوم جودة التدقيق باعتباره أحد الركائز الأساسية لضمان مصداقية المعلومات المالية. كما تم التطرق إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين، في إطار مقارنة تفسيرية تسعى إلى إبراز أوجه التأثير والتكامل بينهما.

أما المبحث الثاني، فقد خُصص لاستعراض الدراسات السابقة، سواء المحلية أو الأجنبية، بهدف الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها، وتحليل اتجاهاتها، بما يسمح بتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا التراكم المعرفي. كما تم إجراء مقارنة تحليلية بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، قصد إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وتحديد الإضافة العلمية التي يسعى البحث إلى تقديمها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة

يشكل ضبط المفاهيم الأساسية لأي دراسة علمية خطوة منهجية ضرورية، إذ يسمح بتحديد الإطار النظري الذي تستند إليه، وتقادي الغموض أو التداخل في استعمال المصطلحات.

و يهدف هذا المبحث إلى تأصيل المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة، من خلال تحليل طبيعة النظام المحاسبي المالي باعتباره نظامًا معلوماتيًا يسهم في إنتاج البيانات المالية، ثم تناول مفهوم جودة التدقيق بوصفه آلية رقابية تهدف إلى ضمان مصداقية هذه المعلومات.

المطلب اول :تعريف النظام المحاسبي المالي

يعرف SCF بأنه نظاما يختص بتنظيم و ترتيب المعلومات المالية بحيث يوفر قواعد بيانات تسمح بتخزين معلومات عددية و اجراء العديد من العمليات عليها من تصنيف و تقييم و عرض الكشوفات و تسجيلها بحيث تعطي انطبعا عن سير السنة المالية في نهايتها ^١.

كما يمكن تعريفه على انه الاطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على اعداد المستندات و اثباتها في الدفاتر و السجلات و استخراج البيانات و كشوفات المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في النظام المحاسبي و فيما يأتي بعض المعلومات عن SCF كما ان أي مؤسسة خاضعة لإحكام القانون التجاري او الأشخاص المنتجون للسلع او الخدمات التجارية بإشكالها فهي حتما خاضعة لنظام المحاسبي ^٢.

يُقدّم النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام معياري مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ^٣.

^١ عبد الرحمن عطية، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٥.

^٢ عبد الله بن عيسى، النظام المحاسبي المالي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٢.

^٣ , Intermediate Accounting, John Wiley & Sons, New York, 2018, p. 12.

Alexander David

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

كما يمكن اعتباره "منظومة معلوماتية مالية تهدف إلى إنتاج معلومات ذات مصداقية وملاءمة، تخدم مختلف الأطراف المستفيدة، مثل المستثمرين، والمقرضين، والإدارة.^١

ويُعرّفه بعض الفقه المحاسبي "على أنه أداة تنظيمية وتشريعية تُعنى بتحديد طرق القياس المحاسبي، وقواعد الاعتراف بالعناصر المالية، وكذا أساليب عرض القوائم المالية، بما يضمن الشفافية والإفصاح المالي"^٢

بينما يذهب اتجاه آخر إلى اعتباره نظاماً متكاملًا يجمع بين البعد القانوني والتقني، حيث يخضع لإطار تشريعي وطني، ويستند في الوقت ذاته إلى معايير محاسبية دولية حديثة.^٣

انطلاقاً من هذه التعاريف، يظهر أن النظام المحاسبي المالي لا يقتصر على كونه مجرد وسيلة لتسجيل العمليات، بل يمثل إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً متكاملًا، يجمع بين الجوانب التنظيمية والتقنية والمعارية، ويهدف إلى إنتاج معلومات مالية موثوقة تساعد في ترشيد القرارات الاقتصادية وتعزيز الشفافية.

يتضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي:^٤

– تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات؛

– تحديد الحسابات؛

– وضع القوائم المالية ؛

– تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية؛

من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبية، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.

كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:^٥

– بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد؛

– إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج ؛

^١نبيل مرسي، اتجاهات حديثة في المحاسبة المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٥٢.

^٢عبد الله بن عيسى، النظام المحاسبي المالي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٢.

^٣ , Financial Accounting: An International Introduction, Pearson Education, London, 2016, p. 25.

Epstein Barry J.

^٤حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٣، ص ٣٣.

^٥ , International Accounting, Pearson, New York, 2011, p. 31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحق؛
- تحديد الحسابات و المجموعات ؛
- تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات .

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي: تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :¹

- توضيح المبادئ و القواعد المحاسبية و اعداد القوائم المالية .
- تحسين سير عمل المؤسسة و تقديم المعلومات بطريقة سهلة تساعد على اتخاذ القرارات.
- الاستجابة لاحتياجات المستخدمين للقوائم المالية.
- تسهيل عملية تدقيق الحسابات.
- ضمان تطبيق المعايير المحاسبية المعمول بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات .
- السماح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق المحاسبة المالية المبسطة .
- جودة المعلومات المالية مما يضمن صورة صادقة في اتخاذ القرارات ².

ثالثا : خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث خصائص أساسية، هي:

١. اختيار البعد الدولي، وذلك لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن مرجعية IAS/IFRS، بهدف ضمان التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.
٢. يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل المحاسبي، وطرق القياس، وإعداد القوائم المالية، وهو ما يحدّ من التأويلات الخاطئة، سواء الإدارية أو غير الإدارية.

¹ نبيل مرسي، اتجاهات حديثة في المحاسبة المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٥٢.

² <https://revue.umc.edu.dz/h/article/view/1591>

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

٣. يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة وقابلة للمقارنة، بما يسمح باستخدامها في عملية اتخاذ القرارات.

4 . يتمتع النظام المحاسبي المالي بالموثوقية وان تكون المعلومات خالية من الاخطاء الجوهرية والتحيز.^١

رابعا : المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

تشكل المبادئ المحاسبية الأساسية الإطار المرجعي الذي يقوم عليه النظام المحاسبي المالي، إذ تضبط الكيفية التي يتم من خلالها تسجيل العمليات المالية ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية.^٢

ولا تقتصر أهمية هذه المبادئ على الجانب التقني فحسب، بل تمتد لتشمل البعد المنهجي، حيث تسهم في تحقيق الانسجام بين مختلف الممارسات المحاسبية، وتعزز من موثوقية المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة عبر الفترات وبين المؤسسات.

كما تُعد هذه المبادئ أداة لتوجيه الحكم المهني للمحاسب، خاصة في الحالات التي تتطلب تقديراً أو اجتهاذاً، وهو ما يجعلها عنصراً جوهرياً في ضمان الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة.^٣

جدول 1 المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي

المبدأ	التعريف والتحليل
استمرارية النشاط	يفترض استمرار المؤسسة في نشاطها في المستقبل المنظور، مما يبرر إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، مع ضرورة الإفصاح في حال وجود مؤشرات على التوقف أو التصفية.
الدورة المحاسبية	يقوم على تقسيم النشاط الاقتصادي إلى فترات زمنية محددة، غالباً سنة مالية، بهدف قياس الأداء المالي بشكل دوري ومنتظم.
استقلالية الدورات	يقتضي تحميل كل دورة محاسبية بالإيرادات والمصاريف الخاصة بها فقط، بما يسمح بتحديد النتيجة بدقة دون تداخل بين الفترات.

¹ <https://asjp.cerist.dz/en/article/74941>

^٢ عبد الحكيم حفيظة، واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، الجزائر، ٢٠٢٥.
^٣ بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف ١، الجزائر، ٢٠١٧.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

كيان الوحدة الاقتصادية	ينظر إلى المؤسسة كوحدة مستقلة عن مالكيها، مما يضمن الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة الشخصية للأفراد.
الوحدة النقدية	يتم تسجيل العمليات التي يمكن التعبير عنها نقدياً، مع الإفصاح عن العناصر غير القابلة للقياس إذا كان لها أثر مالي معتبر.
الأهمية النسبية	تركز المحاسبة على المعلومات الجوهرية التي يؤثر غيابها أو تحريفها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.
استمرارية الطرق	يفرض اعتماد نفس السياسات المحاسبية من دورة إلى أخرى لضمان قابلية المقارنة، مع ضرورة تبرير أي تغيير.
الحيطة والحذر	يهدف إلى تجنب المبالغة في تقدير الأصول والإيرادات أو التقليل من الخصوم، خاصة في ظل عدم اليقين.
المطابقة بين الميزانيات	يقتضي أن تكون الميزانية الانفتاحية مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لضمان استمرارية المعلومات.
تغليب الجوهر الاقتصادي	يتم تسجيل العمليات وفق حقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني، بما يعكس الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة.
عدم المقاصة	يمنع إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو الإيرادات والمصروفات إلا في حالات محددة، حفاظاً على شفافية المعلومات.
التكلفة التاريخية	يتم تسجيل الأصول والخصوم بقيمتها الأصلية عند الاقتناء، مع إمكانية اعتماد القيمة العادلة في بعض الحالات.
الصورة الصادقة	تهدف القوائم المالية إلى تقديم صورة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، حتى وإن تطلب ذلك الإفصاح عن استثناءات.

المصدر : قندوز عبد الكريم، النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير الدولية، دار هومة،

الجزائر، ٢٠١٨

المطلب الثاني : تعريف جودة التدقيق

أولاً: تعريف الجودة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تُعرّف الجودة على أنها درجة مطابقة المنتج أو الخدمة لمجموعة من المواصفات والمعايير المحددة مسبقًا، بما يضمن تلبية احتياجات المستفيدين بصورة فعال.^١

كما يُنظر إليها باعتبارها قدرة المنتج أو الخدمة على إشباع حاجات وتوقعات الزبون، سواء كانت معلنة أو ضمنية، وهو ما يجعلها مفهومًا ديناميكيًا مرتبطًا بإدراك المستهلك.^٢

ومن زاوية إدارية حديثة، تُقدّم الجودة بوصفها فلسفة تنظيمية شاملة تقوم على التحسين المستمر لكافة العمليات داخل المؤسسة، بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية وتعزيز القدرة التنافسي.^٣

كما يُعرّفها Joseph M. Juran بأنها "الملاءمة للاستعمال"، أي مدى قدرة المنتج أو الخدمة على أداء الوظيفة التي صُممت من أجلها بكفاءة.^٤

في حين يرى Philip B. Crosby أن الجودة تعني "المطابقة للمتطلبات"، مع التركيز على الوقاية من الأخطاء بدل تصحيحها.^٥

أما وفق منظور International Organization for Standardization، فقد تم تعريف الجودة بأنها "درجة تلبية مجموعة من الخصائص الجوهرية لمتطلبات محددة"، وهو تعريف يعكس الطابع المعياري والتقني للمفهوم.^٦

يأخذ مفهوم الجودة بعدًا تحليليًا متعدد المستويات، حيث لم يعد يقتصر على مجرد الإتقان التقني، بل أصبح يعكس قدرة المنتج أو الخدمة على تحقيق التوازن بين الخصائص الفنية وتوقعات المستهلك، حيث تم تطوير مقاربات تفسيرية متعددة للجودة، أبرزها نموذج Garvin الذي يقسمها إلى مداخل تحليلية تعكس اختلاف الرؤى داخل المؤسسة.^٧

^١ عبد السلام أبو قحف، إدارة الجودة الشاملة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ١٨.

^٢ محمد الصيرفي، إدارة الجودة الشاملة: مدخل معاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٥.

^٣ علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣١.

^٤ Joseph M. Juran, Juran's Quality Handbook, McGraw-Hill, New York, 1999, p. 2.

^٥ Philip B. Crosby, Quality is Free, McGraw-Hill, New York, 1979, p. 15.

^٦ ISO, ISO 9000:2015 Quality Management Systems – Fundamentals and Vocabulary, Geneva, 2015, p. 7.

^٧ راشدي، بشري، جودة المنتج كأداة لتحسين صورة العلامة – دراسة حالة علامة كوندور Condor، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ١١.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

ومن خلال هذا الطرح، يمكن تفكيك مفهوم الجودة إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تبرز طبيعته المركبة، وذلك على النحو الآتي:

• مدخل التفوق: (Excellence Approach)

يرتبط بفكرة التميز المطلق، حيث تُفهم الجودة كقيمة عليا يصعب تحديدها بدقة، لكنها تُدرك من خلال الانطباع العام والخبرة الاستهلاكية .

• مدخل المنتج: (Product-Based Approach)

يقوم على ربط الجودة بالخصائص المادية والتقنية، إذ تُقاس بمدى توفر عناصر أو مكونات محددة داخل المنتج، بما يسمح بالمقارنة الكمية بين المنتجات .

• مدخل المستخدم: (User-Based Approach)

ينطلق من تصور مفاده أن الجودة تُحدد وفق قدرة المنتج على إشباع حاجات المستهلك، وهو ما يجعلها مفهومًا نسبيًا يختلف باختلاف الأذواق والتفضيلات .

• مدخل التصنيع: (Manufacturing-Based Approach)

يرتكز على مدى مطابقة المنتج للمواصفات والمعايير المحددة مسبقًا، ويعكس منظورًا تقنيًا يرتبط بوظيفة الإنتاج وضبط الجودة .

• مدخل القيمة: (Value-Based Approach)

يربط الجودة بعلاقة الأداء بالتكلفة، حيث تُقاس بقدرة المنتج على تقديم منفعة مناسبة مقابل السعر المدفوع .

وتُبرز هذه المداخل أن الجودة لا يمكن حصرها ضمن تعريف واحد، بل تتشكل وفق تفاعل عدة عناصر داخل المؤسسة، تشمل الجوانب التقنية والتسويقية والاقتصادية. كما تعكس هذه التعددية ضرورة تبني رؤية شمولية عند تقييم جودة المنتجات، تأخذ بعين الاعتبار كل من خصائص المنتج، وتوقعات المستهلك، ومعايير الإنتاج.

ثانيا: جودة التدقيق

١. تعريف التدقيق المحاسبي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

يُعرّف التدقيق المحاسبي بوصفه عملية فحص منهجية ومنظمة للبيانات والسجلات المالية، تقوم على جمع وتقييم الأدلة المتعلقة بالعمليات المحاسبية، بهدف التحقق من مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة، وإبداء رأي مهني مستقل حول صدق وعدالة القوائم المالية.

كما يُفهم من منظور معياري على أنه نشاط مهني يركز على تطبيق إجراءات تدقيقية وفق معايير دولية، بما يسمح بالكشف عن الأخطاء الجوهرية أو حالات الغش، وتقديم تأكيد معقول بشأن موثوقية المعلومات المالية، وهو ما يعزز ثقة المستخدمين الخارجيين في التقارير الصادرة عن المؤسسة.^١

ويكشف التحليل المنهجي لهذا المفهوم عن ارتباطه بثلاثة أبعاد أساسية^٢:

- البعد الفني: المرتبط بإجراءات الفحص والتحقق من العمليات المحاسبية .
- البعد المهني: القائم على استقلالية المدقق وحياده .
- البعد المؤسسي: المتعلق بدور التدقيق في دعم الحوكمة والشفافية المالية .

٢. أنواع التدقيق المحاسبي

١. حسب الجهة القائمة بالتدقيق

أ. التدقيق الداخلي

يُمارس داخل المؤسسة من طرف جهاز متخصص، ويهدف إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي والإداري، مع التركيز على الوقاية من الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها. كما يتخذ طابعاً استشارياً يدعم اتخاذ القرار.^٣

ب. التدقيق الخارجي

يُنجز من طرف مدقق مستقل خارج المؤسسة، ويهدف إلى إبداء رأي محايد حول مدى عدالة القوائم المالية، ويُعد أداة أساسية لضمان مصداقية المعلومات المالية لدى الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والجهات الرقابية.^١

^١ محمد مطر، التدقيق والمراجعة في البيئة المعاصرة، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠١٩، ص ٥٢.

^٢ محمد مطر، التدقيق والمراجعة في البيئة المعاصرة، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠١٩، ص ٥٢.

^٣ حسين القاضي ومأمون حمدان، التدقيق المحاسبي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الثقافة للنشر، ٢٠١٧، ص ٤١.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

٢. حسب طبيعة الهدف

أ. التدقيق المالي يركز على فحص القوائم المالية والتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية، مع تقييم صحة القيود والعمليات المالية.

ب. تدقيق الامتثال ينصرف إلى التحقق من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية المعمول بها.

ج. التدقيق التشغيلي يهتم بتقييم كفاءة وفعالية العمليات داخل المؤسسة، من خلال تحليل الأداء ومقارنته بالأهداف المسطرة.

٣. حسب توقيت التدقيق

أ. التدقيق السابق يتم قبل تنفيذ العمليات المالية، بهدف منع وقوع الأخطاء والانحرافات.

ب. التدقيق اللاحق يُجرى بعد تنفيذ العمليات، ويركز على اكتشاف الأخطاء وتحليلها وتقديم التوصيات^٢.

ثالثاً: تعريف جودة التدقيق

تُعرف جودة التدقيق على أنها احتمال اكتشاف المدقق للأخطاء الجوهرية أو حالات الغش في القوائم المالية، والإفصاح عنها في تقريره بشكل موضوعي ومستقل^٣. ويركز هذا التعريف على بعدين أساسيين، هما: كفاءة المدقق في اكتشاف التحريفات، واستقلاليته في الإبلاغ عنها.

كما تُقدّم جودة التدقيق باعتبارها درجة التزام المدقق بالمعايير المهنية المعتمدة، ومدى تطبيقه للإجراءات التدقيقية وفقاً لمبادئ الحيطة والموضوعية، بما يضمن إصدار رأي فني يعكس بصورة عادلة الوضعية المالية للمؤسسة^١. ويعكس هذا التعريف البعد المعياري الذي يجعل الجودة مرتبطة بمدى احترام قواعد المهنة.

^١ جميل أحمد حماد، التدقيق الخارجي وفق المعايير الدولية، عمان: دار المسيرة، ٢٠٢١، ص ٦٣.
^٢ عبد الكريم غربي، "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

^٣ عبد الفتاح، أصول المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٦٤.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

ومن منظور أوسع، تُفهم جودة التدقيق على أنها مستوى الثقة الذي يمنحه مستخدمو القوائم المالية لنتائج عملية التدقيق، نتيجة لما تتميز به من دقة وشفافية ومصداقية.^٢ كما يمكن اعتبارها نتاجاً لتكامل عدة عناصر، تشمل كفاءة فريق التدقيق، فعالية نظام الرقابة الداخلية، وطبيعة البيئة التنظيمية التي يمارس فيها التدقيق.^٣

وقد قدّم Michael DeAngelo تعريفاً يُعد من أكثر التعاريف تداولاً، حيث اعتبر جودة التدقيق "الاحتمال المشترك لاكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والإبلاغ عنها"، وهو تعريف يؤسس لفهم علمي يربط الجودة بكل من القدرة المهنية والاستقلالية.^٤

تشير جودة التدقيق إلى مستوى فعالية وكفاءة عملية التدقيق في تحقيق أهدافها الأساسية، والمتمثلة في التحقق من صحة المعلومات المالية وضمان خلوها من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، مع تقديم رأي مهني موضوعي يعكس الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة. ولا يقتصر هذا المفهوم على الجانب الإجرائي، بل يمتد ليشمل الأبعاد المهنية والتنظيمية والأخلاقية التي تحكم ممارسة التدقيق، بما يعزز الثقة في القوائم المالية ويحد من عدم تماثل المعلومات بين مختلف الأطراف.^٥

رابعا : أبعاد جودة التدقيق

ومن خلال التحليل، يتبين أن جودة التدقيق تقوم على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تعكس طبيعتها متعددة الأبعاد، ويمكن إبرازها كما يلي:

^١ محمد عبد الله أبو زيد، المراجعة ونظم الرقابة الداخلية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ١١٢.

^٢ حسين القاضي، التدقيق الدولي والمعايير المهنية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٣، ص ٨٩.

^٣ عبد القادر عطية، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٧٣.

^٤ DeAngelo, Linda Elizabeth, "Auditor Size and Audit Quality," Journal of Accounting and Economics, Vol. 3, No. 3, 1981, p. 186.

^٥ بودونت أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بكرة، ٢٠١٦.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

البعد المهني يرتبط هذا البعد بمدى قدرة المدقق على تنفيذ إجراءات التدقيق بكفاءة، اعتماداً على مستوى تأهيله العلمي وخبرته العملية، إضافة إلى قدرته على تقييم المخاطر واكتشاف الأخطاء الجوهرية، وهو ما يؤثر مباشرة في فعالية عملية التدقيق^١.

البعد الأخلاقي تمثل الاستقلالية عنصراً جوهرياً في جودة التدقيق، إذ تضمن إصدار حكم مهني موضوعي بعيد عن الضغوط والمصالح الشخصية، مما يعزز مصداقية نتائج التدقيق وثقة المستخدمين في القوائم المالية^٢.

البعد التنظيمي تتحدد جودة التدقيق أيضاً بمدى التزام المدقق بالمعايير المهنية والتنظيمية، سواء من حيث التخطيط أو تنفيذ إجراءات التدقيق أو جمع أدلة الإثبات، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة العملية التدقيقية ونتائجها.

البعد الوظيفي تتجلى جودة التدقيق في قدرتها على تعزيز مصداقية المعلومات المالية، ودعم اتخاذ القرار، والحد من التلاعب والغش المحاسبي، بما يساهم في تحسين الحوكمة داخل المؤسسة^٣.

البعد الاقتصادي يساهم التدقيق عالي الجودة في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية وتحسين كفاءة الأسواق المالية^٤.

خامساً : أهمية جودة التدقيق

تظهر أهمية جودة التدقيق من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية التي تؤديها في البيئة الاقتصادية، حيث تمثل عنصراً محورياً في ضمان مصداقية المعلومات المالية وتعزيز الثقة في القوائم المالية^٥ :

^١ ROUKATOU, A. et al., « Qualité de l'audit légal et pertinence de l'information financière », Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, ٢٠٢٥, p 02.

^٢ معمري دعاء، « العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي في الجزائر »، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، ٢٠٢١، ص ١٥.

^٣ شبوعات عبد الفتاح، « أثر جودة التدقيق المحاسبي على مصداقية المعلومة المالية »، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، ٢٠١٥، ص ٢٠.

^٤ Ebbini, M. & Al-Ajmi, M., "The Relationship between Audit Quality and Earnings Management", Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, ٢٠٢٢, p٢ .

^٥ بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ٢٠١١، ص ٦٧.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

أولاً: تعزيز مصداقية المعلومات المالية

ترتبط جودة التدقيق بمدى قدرة المدقق على التحقق من صحة البيانات المالية وخلوها من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، مما يسمح بتقديم صورة دقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهو ما ينعكس إيجاباً على ثقة المستخدمين في هذه المعلومات.

ثانياً: دعم اتخاذ القرار الاقتصادي

تسهم جودة التدقيق في توفير معلومات مالية موثوقة تساعد مختلف الأطراف، خاصة المستثمرين والممولين، على اتخاذ قرارات عقلانية مبنية على أسس سليمة، مما يقلل من درجة المخاطر المرتبطة بعدم اليقين.

ثالثاً: تعزيز الحوكمة والرقابة

تؤدي جودة التدقيق دوراً مهماً في الحد من ممارسات الغش والتلاعب المحاسبي، من خلال تعزيز فعالية الرقابة الداخلية، وهو ما يساهم في تحسين مستوى الحوكمة داخل المؤسسة.

رابعاً: تقليص فجوة المعلومات وتحسين كفاءة السوق

تساعد جودة التدقيق على تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الأسواق المالية.

خامساً : محددات جودة التدقيق

تتحدد جودة التدقيق من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثر في فعالية العملية التدقيقية، حيث يعكس هذا المفهوم تفاعل عناصر مهنية وتنظيمية ومؤسسية:^١

١. **كفاءة المدقق وخبرته المهنية** ترتبط جودة التدقيق بمدى امتلاك المدقق للمعرفة العلمية والخبرة العملية التي تمكنه من تنفيذ إجراءات التدقيق بكفاءة، واكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

^١ معمري دعاء، العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، ٢٠٢١، ص ٣٠.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

٢. الاستقلالية والموضوعية تمثل الاستقلالية أحد أهم محددات جودة التدقيق، إذ تضمن إصدار حكم مهني محايد بعيد عن الضغوط والمصالح الشخصية، مما يعزز مصداقية نتائج التدقيق.

٣. فعالية نظام الرقابة الداخلية يسهم وجود نظام رقابة داخلية فعال في تسهيل عمل المدقق، وتحسين جودة النتائج المتوصل إليها، من خلال تقليل مخاطر الأخطاء والتلاعب.

٤. البيئة التنظيمية والتشريعية تؤثر القوانين والمعايير المهنية المنظمة لمهنة التدقيق في مستوى جودة الأداء، حيث يؤدي وجود إطار تنظيمي واضح إلى تعزيز الالتزام بالمعايير وتحسين جودة التدقيق.

المطلب الثالث: ارتباطات النظام المحاسبي المالي بجودة التدقيق

تُعد العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق من المسائل التي لم تُحسم بشكل مطلق في الأدبيات، حيث تباينت نتائج الدراسات السابقة بين اتجاه يؤكد وجود علاقة إيجابية، واتجاه آخر يرى أن هذه العلاقة ليست مباشرة بل مشروطة بعوامل معينة.

فمن جهة، أكدت غالبية الدراسات وجود علاقة **نعم (إيجابية)** بين المتغيرين، حيث بينت أن اعتماد نظام محاسبي قائم على مبادئ ومعايير واضحة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية، مما يسهل مهمة المدقق في الفحص والتحليل، ويرفع من قدرته على اكتشاف الأخطاء والتحريفات، وبالتالي تحسين جودة التدقيق وتعزيز مصداقية القوائم المالية¹. كما أشارت دراسات أخرى إلى أن شفافية وتنظيم المعلومات المحاسبية يمثلان عاملاً حاسماً في رفع فعالية التدقيق وتقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح².

في المقابل، ترى بعض الدراسات أن العلاقة ليست دائماً مباشرة، وبالتالي يمكن القول **لا (ليست مطلقة)**، إذ إن جودة التدقيق لا تتحقق فقط بوجود نظام محاسبي جيد، بل تتوقف أيضاً على مجموعة من العوامل الوسيطة، من أبرزها كفاءة المدقق، واستقلاليته، ومدى الالتزام بالمعايير المهنية، إضافة إلى فعالية نظام الرقابة الداخلية³. وعليه، فإن ضعف هذه العوامل قد يحد من تأثير النظام المحاسبي على جودة التدقيق، حتى في ظل وجود نظام محاسبي متطور.

ومن بين هذه الدراسات التي تقبل بوجود **علاقة إيجابية** تربط النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق :

- دراسة بعنوان "النظام المحاسبي المالي واثره على مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر"، (ASJP، ٢٠٢٠) اعتمدت على فرضية رفض وجود علاقة تربط بين النظام المحاسبي المالي

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

وجودة التدقيق ، لكن اظهرت النتائج المتحصل عليها ان تطبيق النظام المحاسبي المالي يعتمد على تحسن جودة التدقيق الخارجي، مما يؤكد على وجود علاقة تكاملية ايجابية بين المتغيرين ^١.

- "اثر نظام المعلومات المحاسبي على جودة التدقيق الخارجي - دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات و المحاسبين ، ورقة (٢٠١٨) ، ومن بين النتائج التي توصلت اليها هي تحسين وتنظيم المعلومات المحاسبية من خلال نظام معلومات محاسبي فعال يساهم في الرفع من جودة التدقيق الخارجي، وبالتالي تعد من الدراسات التي تقبل العلاقة وتنفي الافتراض بعدم وجود علاقة او اثر للنظام المحاسبي المالي على جودة التدقيق ^٢.

اما الدراسات التي يمكن القول على العلاقة ليست مطلقة ، فان دراسة "متطلبات النظام المحاسبي المالي والتدقيق في ظل معايير التدقيق الجزائرية"(جامعة غرداية، ٢٠١٨) تعتبر دراسة تضعف وتقلل من شمولية هذه العلاقة، حيث تؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، لكنها تزعم ان تطبيق بالشكل الرسمي للنظام المحاسبي وحده لا يكفي للوصول الى جودة عالية من التدقيق، اذ هناك عوامل اخرى يمكن ان تضعف او تعده ، وما يفهم منه ان العلاقة بين المتغيرين ليست مباشرة او مطلقة، بل تتمتع بشروط ومتعددة الوسائط ^٣.

وانطلاقاً من نتائج الدراسة الحالية، تم التوصل إلى وجود علاقة نعم (إيجابية) بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، حيث أظهرت النتائج أن تحسين تنظيم ومعالجة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي يساهم في:

• تسهيل إجراءات التدقيق

• رفع كفاءة اكتشاف الأخطاء

• تعزيز مصداقية المعلومات المالية

وعليه، تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع الاتجاه الغالب في الأدبيات الذي يؤكد وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين، مع الإقرار بأن هذه العلاقة تبقى متأثرة بعوامل مهنية وتنظيمية.

^١.د. بن حواس كريمة، "النظام المحاسبي المالي وأثره على مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر" مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد ٠٤ عدد ٠١، مارس ٢٠٢٠

^٢ عميرات زينب، اثر نظام معلومات المحاسبي على جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماستر اكايمي ، جامعة ورقلة، ٢٠١٨
^٣ قاسمي عيسى ،خطوي بن حرز الله، متطلبات النظام المحاسبي المالي والتدقيق في ضل معايير التدقيق الجزائرية ،مذكرة ماستر اكايمي ، كلية علوم اقتصادية وتسيير ، جامعة غرداية، ٢٠١٨

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يمثل استعراض الدراسات السابقة مرحلة أساسية في بناء أي بحث علمي، لما يوفره من خلفية معرفية تساعد على فهم تطور الموضوع وتحديد الاتجاهات البحثية التي تناولته. وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية لأهم الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، سواء في البيئة المحلية أو في البيئات العربية والأجنبية، مع التركيز على مناهجها ونتائجها.

كما يسعى هذا المبحث إلى تجاوز العرض الوصفي، من خلال تحليل مضمون هذه الدراسات واستخلاص أهم ما توصلت إليه، تمهيداً لإجراء مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية، بما يسمح بتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، وإبراز الإضافة العلمية التي يسعى البحث إلى تحقيقها، خاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق في السياق الجزائري.

المطلب اول: الدراسات الوطنية

الدراسة الأولى:

محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق: دراسة ميدانية في الجزائر، للباحثة بودونت أسماء خلال السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦ بجامعة محمد خيضر - بسكرة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية قياس جودة التدقيق في البيئة الجزائرية من خلال اقتراح مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على مستوى جودة التدقيق، في ظل تزايد الاهتمام بمصداقية المعلومات المالية عقب الأزمات والفضائح المالية العالمية التي أثرت على ثقة المستخدمين في عمل المدققين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال استعراض المفاهيم المرتبطة بجودة التدقيق والعوامل المؤثرة فيها، في حين تم توظيف المنهج الإحصائي في الجانب التطبيقي باستخدام استبيان وُجّه إلى عينة من المهنيين في مكاتب التدقيق، مع تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود إدراك مرتفع لدى المهنيين في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق، مع تأييد لمجموعة من المؤشرات المقترحة خاصة المرتبطة بسمعة المدقق وفريق التدقيق وخصائص مكتب التدقيق، كما بينت تأثير جودة التدقيق بعدة عوامل أساسية تتمثل في الخبرة المهنية والتأهيل العلمي والالتزام بالمعايير واستقلالية المدقق، إضافة إلى تسجيل اختلاف في مستوى جودة التدقيق تبعاً لبعض الخصائص المهنية مثل الخبرة والمؤهل العلمي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

الدراسة الثانية:

تناولت الباحثة معمري دعاء خلال السنة الجامعية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بجامعة محمد بوضياف - المسيلة موضوع العوامل المتحكمة في مستوى جودة التدقيق الخارجي في الجزائر، حيث انطلقت من إشكالية مركزية تتعلق بتحديد طبيعة هذه العوامل في ظل التحولات التي عرفتتها المهنة عقب الأزمات المالية العالمية، والتي أظهرت محدودية مصداقية التقارير المالية. وقد ركزت الدراسة على تحليل هذه العوامل من خلال مقارنة تجمع بين محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين باعتبارهما يمثلان البعدين المهني والأكاديمي، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتناول مفاهيم التدقيق الخارجي وجودته وتطوره، بينما تم توظيف المنهج الميداني في الجانب التطبيقي من خلال استبيان موجه لعينة من المهنيين والأكاديميين وتحليل البيانات إحصائياً لاختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في جودة التدقيق، ومن بينها العلاقة بين أتعاب المدقق وجودة التدقيق، وتأثير تقرير المدقق الخارجي على قرارات المستخدمين، وأثر خصائص المؤسسة محل التدقيق. وقد أفضت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للعوامل المهنية المرتبطة بالمدقق، خاصة الاستقلالية والتأهيل العلمي والخبرة المهنية، مع تأكيد الدور الحاسم لتقرير المدقق الخارجي في توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية، كما بينت وجود تأثير للعوامل التنظيمية والمؤسسية مثل حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها ونظام الرقابة الداخلية، في حين لم يثبت وجود تأثير قوي لأتعاب المدقق على جودة التدقيق، بما يعكس ارتباط الجودة أساساً بعوامل مهنية وأخلاقية، وانتهت إلى أن جودة التدقيق تشكل عنصراً محورياً في تعزيز موثوقية القوائم المالية ودعم قرارات المستثمرين والأطراف ذات العلاقة.

الدراسة الثالثة:

دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، للباحث بوسنة حمزة خلال السنة الجامعية ٢٠١١/٢٠١٢ بجامعة فرحات عباس - سطيف، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح داخل المؤسسات الاقتصادية في ظل تزايد الاهتمام بمصداقية القوائم المالية عقب الفضائح المالية العالمية مثل Enron و WorldCom التي كشفت عن محدودية فعالية التدقيق في اكتشاف التلاعبات المحاسبية. وقد ركزت الدراسة على المقارنة بين البيئة الجزائرية والفرنسية من خلال تحليل مدى قدرة المدققين على الحد من هذه الممارسات ومدى التزامهم بالمعايير المهنية، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج الميداني المقارن في الجانب التطبيقي عبر تحليل بيانات مؤسسات اقتصادية في

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

البلدين لاختبار العلاقة بين جودة التدقيق وسلوك إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع جودة التدقيق إلى انخفاض التلاعب المحاسبي، كما أظهرت أن ضعف فعالية التدقيق في بعض الحالات يسمح بتمرير ممارسات انتهازية تؤثر سلباً على مصداقية القوائم المالية، مع إبراز الدور الحاسم لاستقلالية المدقق وكفاءته في تحسين الجودة والحد من السلوكيات غير السليمة، إضافة إلى تسجيل فروقات بين البيئة الجزائرية والفرنسية من حيث مستوى تطبيق المعايير وفعالية الرقابة وجودة أداء المدققين، وانتهت إلى أن جودة التدقيق تمثل آلية أساسية لتعزيز الشفافية والحد من تضليل مستخدمي القوائم المالية.

الدراسة الرابعة:

دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسن فعالية التدقيق الجبائي - دراسة ميدانية ، الباحثين بلكرشة رابح ، بن قطيب علي، خلال السنة الجامعية ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على فعالية التدقيق الجبائي داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد تناولت الدراسة الخلفيات النظرية للنظام المحاسبي المالي والتدقيق الجبائي، إضافة إلى الجانب الميداني الذي اعتمد على استبيان موجه إلى عينة مكونة من سبعة مهنيين وأكاديميين جزائريين، مع تحليل النتائج ومناقشتها باستخدام برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن للنظام المحاسبي المالي دوراً محورياً في تعزيز فعالية التدقيق الجبائي، من خلال توفير معلومات عالية الجودة تساعد المدقق الجبائي على تقليص المخاطر وتحقيق الأمن الجبائي الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية. كما بينت الدراسة أن التدقيق الجبائي في الجزائر يُمارس من طرف المدقق الخارجي القانوني، وهو ما دفع إلى التوصية بضرورة:

• أولاً: تحديث النظام المحاسبي المالي الذي ظل دون تعديل منذ صدوره سنة ٢٠٠٧.

• ثانياً: تعيين مدقق جبائي مستقل عن المدقق الخارجي، يتولى حصرياً القضايا الجبائية، مع الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

المطلب ثاني: الدراسات اجنبية

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

الدراسة الاولى:

أثر حوكمة الشركات على جودة التدقيق في الأردن: دراسة ميدانية، للباحث مدحت ماجد بصول سنة ٢٠١٨ والمنشورة في مجلة الجنان، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة التدقيق الخارجي في البيئة الأردنية من خلال دراسة عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك في سياق الاهتمام المتزايد بدور الحوكمة في تعزيز مصداقية المعلومات المالية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات مالية حقيقية لـ ٦٨ شركة، مع تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين متغيرات الحوكمة، مثل وجود لجنة تدقيق واستقلالية مجلس الإدارة، وجودة التدقيق. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق الخارجي، مع إبراز التأثير القوي لبعض آليات الحوكمة خاصة وجود لجنة تدقيق واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، كما بينت عدم التزام بعض الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل كافٍ بما يؤثر سلباً على جودة التدقيق، إضافة إلى وجود تأثير لحجم الشركة على طبيعة العلاقة بين الحوكمة وجودة التدقيق.

الدراسة الثانية :

أثر جودة المراجعة على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، للباحث محمد عبد السلام سنة ٢٠١٩ والمنشورة في المجلة المصرية للدراسات التجارية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير جودة المراجعة (التدقيق) على ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركات المدرجة في البورصة المصرية، في سياق الاهتمام المتزايد بدور التدقيق في الحد من التلاعب في القوائم المالية وتعزيز مصداقيتها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل بيانات مالية لعينة من الشركات المدرجة، مع استخدام نماذج إحصائية لقياس العلاقة بين جودة التدقيق ومستوى إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع جودة التدقيق إلى تقليل ممارسات التلاعب المحاسبي، كما يسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وتحسين مستوى الإفصاح المالي، إضافة إلى ارتباط جودة التدقيق بعدة عوامل أساسية من بينها حجم مكتب التدقيق وخبرة المدقق ومدى الالتزام بالمعايير المهنية.

الدراسة الثالثة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

جودة التدقيق القانوني وملاءمة المعلومات المالية: دراسة نوعية عبر مكاتب التدقيق في الكامبيرون، للباحثين Aïssa Saidou في المنشورة سنة ٢٠٢٥ وRevue du Contrôle, de la Comptabilité et de l'Audit ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة التدقيق القانوني في تعزيز ملاءمة المعلومات المالية المنشورة من طرف المؤسسات، في ظل تزايد أهمية هذه المعلومات في دعم القرارات الاقتصادية خاصة بعد الأزمات المالية التي أثارت الشكوك حول مصداقية التقارير المالية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات شبه موجهة مع عينة من مكاتب التدقيق بلغت ١٠ مكاتب، مع تحليل المعطيات باستخدام أسلوب تحليل المحتوى بهدف فهم تصور المهنيين لجودة التدقيق وعلاقتها بموثوقية المعلومات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التدقيق ترتبط أساسًا بكفاءة المدقق واستقلاليته، مع وجود تأثير إيجابي مباشر لها على مصداقية المعلومات المالية وثقة الأطراف المعنية، كما يسهم التدقيق عالي الجودة في تنظيم الممارسات المحاسبية والحد من الأخطاء والانحرافات وتحسين الحوكمة داخل المؤسسة، ويتوقف تحقيق هذه الجودة على احترام المعايير المهنية والالتزام بأخلاقيات المهنة وتطبيق منهجية تدقيق سليمة، لتؤكد في الأخير أن التدقيق عالي الجودة يمثل أداة أساسية لضمان إنتاج معلومات مالية موثوقة وذات قيمة لاتخاذ القرار.

الدراسة الرابعة: Qualité de l'audit légal et pertinence de l'information financière une étude qualitative à travers les cabinets d'audit au Cameroun

Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran، للباحث Mahdi Safari Gerayli سنة ٢٠١١ والمنشورة في International Research Journal of Finance and Economics، حيث سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في السوق المالية الإيرانية، من خلال تحليل بيانات كمية لعينة مكونة من ٩٠ شركة غير مالية خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. وقد تم قياس جودة التدقيق عبر مجموعة من المؤشرات أبرزها حجم مكتب التدقيق وتخصص المدقق في القطاع واستقلاليته، في حين تم قياس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث تمارس الشركات التي تخضع لتدقيق من طرف مكاتب كبرى (Big4) مستويات أقل من إدارة الأرباح، كما تبين أن تخصص المدقق في قطاع معين يعزز قدرته على اكتشاف التلاعب، وأن استقلاليته تمثل عاملاً حاسماً في الحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

إضافة إلى أن جودة التدقيق تسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل عدم تماثل المعلومات، لنتتهي الدراسة إلى أن التدقيق عالي الجودة يشكل آلية فعالة للحد من التلاعب بالأرباح وتعزيز شفافية المعلومات المالية.

المطلب الثالث: المقارنة بين دراسة سابقة ودراسة الحالية

تكتسي المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية أهمية منهجية، لأنها تسمح بتحديد موقع البحث ضمن الحقل المعرفي، وتُبرز حدود ما تم التوصل إليه سابقاً، مقابل ما تضيفه الدراسة الحالية من معالجة تحليلية جديدة. وقد أظهرت مراجعة الأدبيات أن موضوع جودة التدقيق تم تناوله في سياقات مختلفة، حيث ركزت بعض الدراسات على علاقته بإدارة الأرباح، في حين اهتمت دراسات أخرى بدور النظام المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية، وهو ما يعكس تعدد زوايا تناول هذا المفهوم وتعقيد أبعاده.

في هذا السياق، تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أن جودة التدقيق تمثل آلية أساسية لضمان مصداقية المعلومات المالية. فقد بينت دراسة Ebbini و (2022) Al-Ajmi أن ارتفاع جودة التدقيق يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يعزز موثوقية التقارير المالية، وهو ما يتوافق مع الطرح الذي تتبناه الدراسة الحالية من حيث اعتبار التدقيق أداة رقابية تحد من الانحرافات المحاسبية. كما تلتقي الدراسة الحالية مع دراسة Touazi و (2018) Chabi التي أبرزت أن النظام المحاسبي المبني على المبادئ يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على عكس الواقع الاقتصادي، وهو ما يشكل أساساً لفهم العلاقة غير المباشرة بين النظام المحاسبي وجودة التدقيق.

غير أن هذا التقاطع لا يلغي وجود اختلافات جوهرية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ركزت الدراسات السابقة غالباً على علاقات جزئية، مثل :

✓ جودة التدقيق وإدارة الأرباح

✓ أو النظام المحاسبي وجودة المعلومات

بينما تتجه الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة المباشرة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، وهو ما يمثل توسيعاً لنطاق التحليل .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

• اعتمدت الدراسات السابقة مناهج مختلفة، حيث غلب الطابع الكمي على بعض الدراسات (كما في دراسة الأردن)، في حين اتسمت أخرى بالتحليل النظري المقارن، أما الدراسة الحالية فتسعى إلى الجمع بين التحليل النظري والبعد التطبيقي، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقة المدروسة .

• اختلفت البيئات التطبيقية، إذ أجريت الدراسات السابقة في سياقات متنوعة (الأردن، الجزائر، بيئات دولية)، بينما تركز الدراسة الحالية على البيئة الجزائرية، مع محاولة ربط خصوصيات النظام المحاسبي المالي بفعالية التدقيق .

انطلاقاً من هذه المقارنة، تتضح القيمة العلمية للدراسة الحالية، حيث لا تكفي إعادة اختبار علاقات سبق تناولها، بل تسعى إلى بناء تصور تكاملي يربط بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق في إطار واحد. ويتجلى ذلك في انتقال التحليل من دراسة تأثير كل متغير على حدة، إلى فهم العلاقة التفاعلية بينهما، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المهنية والتنظيمية التي تميز البيئة الجزائرية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الدراسة الحالية تمثل امتداداً نوعياً للدراسات السابقة، إذ تحافظ على منطلقاتها النظرية، لكنها تعيد توجيهها نحو معالجة أكثر شمولاً، تسمح بفهم أعمق لدور النظام المحاسبي في دعم جودة التدقيق، وهو ما يمنحها قيمة تفسيرية وإجرائية داخل الأدبيات المحاسبية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن النظام المحاسبي المالي لا يمثل مجرد إطار تقني لتسجيل العمليات المالية، بل يُعد نظامًا معلوماتيًا متكاملًا يهدف إلى إنتاج معلومات ذات جودة عالية، تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة وتدعم عملية اتخاذ القرار. كما تبين أن جودة التدقيق تشكل آلية أساسية للتحقق من صدق هذه المعلومات، حيث تعتمد على مجموعة من العوامل المهنية والتنظيمية، أبرزها كفاءة المدقق واستقلاليتة ومدى التزامه بالمعايير.

وقد أظهر التحليل أن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق علاقة تكاملية، إذ يساهم النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ومنظمة، في حين تعمل عملية التدقيق على تعزيز موثوقيتها والتأكد من خلوها من الأخطاء والتحريفات. غير أن هذه العلاقة لا تتحقق بشكل آلي، بل تظل مرتبطة بجولة من الشروط، من بينها فعالية الرقابة الداخلية، ومستوى التأهيل المهني، وبيئة التطبيق.

كما بيّن استعراض الدراسات السابقة وجود اتفاق عام حول أهمية جودة التدقيق في تحسين مصداقية المعلومات المالية، مع اختلاف في زوايا المعالجة والمنهجيات المعتمدة. وقد سمح ذلك بتحديد موقع الدراسة الحالية، التي تسعى إلى تقديم معالجة أكثر تكاملاً من خلال الربط المباشر بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق في سياق البيئة الجزائرية.

وبذلك، يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية ومنهجية صلبة، تمهد للانتقال إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، بهدف اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين متغيراتها في الواقع العملي.



الفصل الثاني: الدراسة الميدانية



تمهيد

يُعدّ الفصل التطبيقي الركيزة الأساسية في أيّ بحث علمي رصين، إذ يُعطي للجانب النظري بُعداً واقعيًا ويمنحه القيمة التحليلية المرجوة. وقد جاء هذا الفصل ليُجسّد على أرض الميدان الإشكالية المطروحة، والمتمحورة حول مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية غرداية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستعينةً بأداة الاستبيان بوصفها الوسيلة الأنسب لجمع البيانات من أفراد العينة، الذين يمثلون شريحةً متنوعةً من المهن المحاسبية والرقابية في عدد من المؤسسات والمكاتب المهنية بالولاية. وقد جرى تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج SPSS، الذي أتاح استخراج النتائج الإحصائية الدقيقة من تكرارات ونسب ومتوسطات حسابية وانحرافات معيارية، فضلاً عن اختبار فرضيات الدراسة بصرامة منهجية.

يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين: يُعالج المبحث الأول منهجية الدراسة الميدانية وعرض نتائج الاستبيان وتحليلها بالتفصيل، في حين يتناول المبحث الثاني اختبار الفرضيات والنتائج النهائية مع أبرز الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وعرض نتائج الاستبيان

يأتي هذا المبحث لبيان الأسس المنهجية التي قامت عليها الدراسة الميدانية، من خلال تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، والمؤسسات المستهدفة بولاية غرداية، ثم توضيح أداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان، وبيان طريقة تصميمه ومحاوره ودرجة ثباته. كما يتناول هذا المبحث الأساليب الإحصائية المعتمدة في معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS، قبل الانتقال إلى عرض وتحليل خصائص العينة ومحاوَر الاستبيان المرتبطة بمرتكزات النظام المحاسبي المالي، وجودة التدقيق، والعلاقة بينهما. ويهدف هذا العرض إلى تحويل المعطيات الرقمية إلى مؤشرات تحليلية تسمح بفهم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية والمكاتب المهنية محل الدراسة.

المطلب الأول: عينة الدراسة والمؤسسات المستهدفة

أولاً: عينة الدراسة

ثانياً: نبذة تعريفية عن المؤسسات المستهدفة

اعتمد في هذه الدراسة على اختيار عينة مختارة من العاملين في المجال المحاسبي والمالي والرقابي بالمؤسسات الاقتصادية العامة والمكاتب المهنية بولاية غرداية، مع الحرص على أن تشمل هذه العينة تنوعاً مهنيّاً يضم كلاً من المحاسبين، والمدققين الداخليين، والإداريين، ومحافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين، وذلك لضمان الحصول على رؤى متعددة وشاملة حول موضوع الدراسة.

وقد بلغ الحجم الفعلي للعينة خمسةً وثلاثين (٣٥) مستجيباً، تم توزيع الاستمارات عليهم في مواقع عملهم خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى أفريل من العام الجامعي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، حيث أثمرت عملية الجمع هذه عن استرجاع كافة الاستمارات صالحةً للتحليل الميداني، الأمر الذي يعكس التزاماً عالياً من قبل المشاركين في تقديم البيانات اللازمة، ويُضفي مزيداً من الموثوقية والدقة على النتائج المستخلصة، فضلاً عن أن هذا التوزيع المهني المتنوع ضمن العينة قد ساهم بشكل فعال في تمثيل التوزيع الوظيفي الفعلي لمجالات التخصص المحاسبي والمالي المستهدفة بالدراسة.

1. مؤسسة نفطال، وحدة غرداية

مؤسسة نفطال (NAFTAL) شركة عمومية جزائرية تابعة بنسبة ١٠٠٪ لمجموعة سوناطراك العملاقة، تأسست بموجب المرسوم رقم ١٠١/٨٠ الصادر في السادس من أفريل ١٩٨١، وباشرت نشاطها الفعلي في مطلع عام ١٩٨٢. مهمتها الجوهرية تسويق المنتجات البترولية وتوزيعها على الصعيد الوطني، وتشمل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مجالات نشاطها: الوقود بأنواعه (بنزين ومازوت وكيروزان)، وغاز البترول المميع، وزيت التشحيم، والزفت، والإطارات المطاطية.

في عام ١٩٨٧ جرى الفصل بين نشاطَي التكرير والتوزيع، إذ احتفظت نפטال بنشاط التسويق والتوزيع، بينما انتقل التكرير إلى شركة نافتيك المستقلة. وتُؤمن نפטال السوق الوطنية بما يقارب ١٣.٣ مليون طن سنوياً من المشتقات البترولية، فيما يشتغل في رحابها أكثر من ٣٠.٠٠٠ عامل. ووحدة غرداية جزء لا يتجزأ من هذا الهيكل الوطني، تؤدي دورها في تأمين احتياجات المنطقة من المحروقات وضمان انسيابها.

2. مؤسسة ALFAPIPE، وحدة غرداية (بنورة)

تُعدّ مؤسسة ALFAPIPE (الشركة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية) إحدى الوحدات الصناعية الفاعلة في ولاية غرداية، ومقرها ببلدية بنورة. تنشط المؤسسة في قطاع التصنيع وبالأخص في إنتاج الأنابيب الفولاذية الحلزونية المستخدمة في مشاريع البنية التحتية والتهيئة العمرانية والتزويد بالمياه. تعمل المؤسسة وفق إطار تنظيمي يوفر لها القدرة على مواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها في الجنوب الجزائري، وقد شكّلت ميداناً لعدد من الدراسات الأكاديمية الصادرة عن جامعة غرداية، في مجالات التحول الرقمي وتطوير مهنة المحاسبة، مما يدل على مكانتها الاقتصادية ومساهمتها في الديناميكية الاقتصادية الجهوية.

3. مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بغرداية

إلى جانب المؤسسات الاقتصادية، شملت الدراسة الميدانية عدداً من المكاتب المهنية لمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين في ولاية غرداية. ويُمثّل هذا القطاع المهني الرقابة المستقلة على الحسابات وفق الإطار التشريعي الجزائري المنظم بموجب قانون رقم ١٠-٠١ المتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات.

يضطلع محافظو الحسابات بمهمة التدقيق الخارجي والتحقق من صحة الحسابات السنوية للمؤسسات الخاضعة للإلزامية المراجعة، في حين يتولى المحاسبون المعتمدون تقديم الخدمات المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد أسهم استهداف هذه المكاتب في إثراء العينة وتنويع وجهات النظر حول موضوع الدراسة بين القطاع العام والخاص.

المطلب الثاني: طرق وأدوات الدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية النظام المحاسبي المالي في دعم جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية، وقد طبقت هذه الدراسة على الأفراد، بمؤسسات الاقتصادية العامة والمكاتب المهنية المستهدفة بولاية غرداية، ولبلوغ هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع، أما في الجانب الميداني من الدراسة فقد تم الاعتماد فيه على أسلوب دراسة الحالة وهذا من خلال تصميم الاستبيان ، وقد تم توزيع استبيانات في شكلها النهائي بغرض جمع بيانات تفيد في حل إشكالية البحث، حيث تم تجميعها ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical SPSS (Package for Social Science النسخة رقم ٢٢، والاستعانة أيضا ببرنامج Excel، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة.

ثانيا: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مختلف الأفراد من بمؤسسات الاقتصادية العامة والمكاتب المهنية المستهدفة بولاية غرداية، والتي تشمل محاسبين ومدققين داخليين وإداريين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين. الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة ، وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة بلغت ٣٥ مفردة.

ثالثا: أداة الدراسة

من خلال طبيعة الدراسة و طبيعة البيانات و المعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فقد انصب الاهتمام على:

- **الاستبيان:** حيث تمثل الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها بحيث تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد من الدراسات السابقة و تم عرضه على عدد من الأساتذة المتخصصين لتحكيمه، و بعد تعديله تم توزيع ٤٠ استبيان على أفراد عينة الدراسة، و ذلك خلال شهر افريل من سنة ٢٠٢٦ ، إذ تم استرجاع ٣٧ استبيان، حيث تم استبعاد ٠٢ منها نتيجة لعدم صلاحيتها للتحليل، وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى ٣٥ استبيان، أي ما نسبته ٨٧.٥ % من إجمالي مجتمع الدراسة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (II-٠١): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة	٤٠	%١٠٠
عدد الاستثمارات المسترجعة	٣٧	%٩٢.٥
عدد الاستثمارات الغير مسترجعة	٠٢	%٥

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

عدد الاستثمارات الملغاة	٠١	%٢٠.٥
عدد الاستثمارات المقبولة	٣٥	%٨٧.٥

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً عن نتائج الاستبيان.

الجدول السابق يبين أن العدد الإجمالي الذي تم استعادته من الاستبيانات التي وزعت هو: (٣٧) استبيان، وهذا العدد يشكل ما نسبته (٩٢.٥%) من العدد الموزع والبالغ (٤٠) استبيان، عدد الاستبيانات المستبعدة كانت (٠١) استبيان في حين نجد أن الاستبيانات الخاضعة للتحليل بلغ عددها (٣٥) بنسبة (٨٧.٥%) من أفراد عينة الدراسة، كما أن عدد الاستبيانات الغير مسترجعة بلغ (٠٢)، أي ما نسبته (٥%) من أفراد عينة الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية النظام المحاسبي المالي في دعم جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية، وقد طبقت هذه الدراسة على الافراد، بمؤسسات الاقتصادية العامة والمكاتب المهنية المستهدفة بولاية غرداية، فقد تم إعداد الاستبيان انطلاقاً من الأسئلة والفرضيات المطروحة في بعض الاستبيانات التي تتمحور حول نفس متغيرات الدراسة والتي تم الاستئناس بها في عملية تصميمه. حيث مرّ تصميم الاستبيان قبل الشروع في عملية توزيعه بالمراحل التالية:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات: وهذا استناداً على مراجعة دراسات سابقة ذات صلة.

- عرض الاستبيان على المشرفين من أجل تقييم مدى ملائمته لجمع البيانات، وتعديله الأولي حسب توجيهاتهم.

- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين* والذين قاموا بتقديم النصح والإرشاد من تعديل وحذف ما يلزم.

- توزيع الاستبيان بشكله النهائي على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وذلك بعد أخذ الموافقة من المشرفين.

وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حثّ فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

* مجموعة الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية (أنظر الملحق رقم 01)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حثّ فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

القسم الأول : يحتوي على البيانات الشخصية و الوظيفة لمجتمع الدراسة ويتكون من ٠٤ فقرات تخص المؤسسة "الوظيفة، الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، سنوات الخبرة، المستوى العلمي".

القسم الثاني: مرتكزات النظام المحاسبي المالي ويتكون من (٨) فقرات

القسم الثالث: متطلبات وضرورة جودة التدقيق ويتكون من (١٠) فقرات

القسم الرابع : ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق ويتكون من (١١) فقرة

الجدول رقم (II-٠٢): يوضح مضمون الإستبيان

المحاور	رقم الفقرات
مرتكزات النظام المحاسبي المالي	(٠٨-٠١)
متطلبات وضرورة جودة التدقيق	(١٠-٠١)
ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق	(١١-٠١)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا عن نتائج الاستبيان.

رابعا : متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك موضح في الجدول رقم (II-٠٣).

الجدول رقم (II-٠٣): متغيرات الدراسة

الاسم	المتغيرات
النظام المحاسبي	المتغير المستقل
جودة التدقيق	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالبة

خامسا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قد جرت معالجة البيانات المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعي (SPSS)، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تساؤلاتها، فقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار ٢٢، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- **المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري:** لتحديد أهمية الدراسة النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور و أبعاد الدراسة.
 - **التكرارات و النسب المئوية:** ذلك لوصف الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد العينة.
 - **اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
 - **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient):** لقياس صدق الفقرات و لقياس قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرين: فإذا كان المعامل قريب من (+1) فان الارتباط قوي وموجب (طردى)، وإذا كان قريب من (-1) فان الارتباط قوي وسالب (عكسي)، وكلما قرب من (0) يضعف إلى أن ينعدم.
 - **اختبار كولومجروف - سمرنوف (K-S Sample - 1):** لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.
 - **إختبار t-test** لإختبار العينات المستقلة. لمعرفة أثر المتغير المستقل حول في متغيرات الدراسة.
- وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمسة خيارات كما هو موضح في الجدول رقم (II-٤) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى ، أي أنه تم وضع مقياس ترتيبى لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبى ، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-٤) : يوضح مقياس ليكارت الخماسي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	٥	٤	٣	٢	١
الدرجة	٥-٤.٢	٤.١٩-٣.٤	٣.٣٩-٢.٦٠	٢.٥٩-١.٨٠	١-١.٧٩

واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (II-٥) يوضح مقياس التحليل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مرتفع	متوسط	منخفض
٣,٦٧ فأكثر	٣,٦٦-٢,٣٤	٢,٣٣
	-١	

حيث تم اعتماد هذا المقياس على أساس: $\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}}$

$$٣ = \frac{١-٥}{٣} = \frac{٤}{٣} = ١,٣٣, \text{ حيث أن عدد المستويات} = ٣$$

وبناءً عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من ٣.٦٧ فيكون مستوى مرتفعاً (وبعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من ٣.٦٦-٢.٣٤ فيكون المستوى متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي من ١-٢.٣٣ فيكون المستوى منخفض.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان:

و للتأكد من مدى صدق و صلاحية استمارة الاستبيان و كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية، التي تم اختبارها ثم عرضها على عدد من المحكمين بلغ عددهم (٥٠) من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*، وقد استجيب لآراء السادة المحكمين وتعديل ما يجب تعديله في ضوء مقترحاتهم.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به أنه عند إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها فنحصل على نفس النتائج السابقة. وفي الظروف نفسها وقد تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين فقراته.

أ- اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لقياس مدى ثبات محاور

الاستبيان، و الإتساق الداخلي لفقراته والنتائج ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (١١-٦): معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرومباخ
--------------	-------------	-------------------

أنظر الملحق رقم (٠١) *

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

٠.٧٢٢	٨	مرتكزات النظام المحاسبي المالي
٠.٨٣٦	١٠	متطلبات وضرورة جودة التدقيق
٠.٨٠١	١١	ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق
٠.٨٧٨	٢٩	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

من خلال الجدول رقم (II-٠٦) معامل الثبات العام للاستبيان عال حيث بلغ (٠.٨٣٦) كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور بين (٠.٧٢٢ الى ٠.٨٠١) حيث كانت اكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (٧٠%) وهذا يدل أن الاستبيان بجميع محاوره يتمتع بدرجة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

ب- قياس الصدق البنائي للمجالات: حيث يبين الجدول رقم (٠٦) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات المجال.

الجدول (II-٠٧) معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنـــــــــــــــــوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مرتكزات النظام المحاسبي المالي	٠.٧٦٣	٠.٠٠٠
متطلبات وضرورة جودة التدقيق	٠.٨١٢	٠.٠٠٠

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

٠.٠٠	٠.٧٦٩	ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق
------	-------	--

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠.٠٠٥

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

يتضح من خلال الجدول (II-07) الخاص بقياس الصدق البنائي للمجالات وجود معاملات ارتباط موجبة وقوية بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان، حيث بلغ معامل الارتباط لمحور مرتكزات النظام المحاسبي المالي (٠.٧٦٣)، ولمحور متطلبات وضرة جودة التدقيق (٠.٨١٢)، بينما بلغ لمحور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق (0.769).

كما أظهرت النتائج أن جميع قيم مستوى الدلالة بلغت (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (٠.٠٠٥)، مما يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً. ويشير ذلك إلى وجود اتساق وترابط قوي بين محاور الدراسة والاستبيان ككل، وأن الفقرات المكونة لكل محور تقيس البعد الذي وضعت لقياسه بدرجة عالية من الدقة.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بصدق بنائي مرتفع، مما يؤكد صلاحيتها للاستخدام في جمع البيانات واختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها البحثية.

الجدول رقم (II-٠٨) نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.

القسم	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
-------	--------------	-------------	--------	--------------------

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الثاني	مرتكزات النظام المحاسبي المالي	٠.٨	٠.٣٦٩	٠.٥٣٣
الثالث	متطلبات وضرورة جودة التدقيق	١٠	٠.٤٢٣	٠.٦٣٣
الرابع	ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق	١١	٠.٤٢٣	٠.٦٣٥
جميع	ع الفقة رات	٢٩	٠.٣٢٢	٠.٦٣٣

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

بين الجدول رقم (08-II) نتائج اختبار كولموغوروف-سميرنوف للتحقق من طبيعة توزيع بيانات الدراسة، حيث تم اختبار فرضية خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي بالنسبة لمحاور الاستبيان وكافة فقراته.

أظهرت النتائج أن قيم مستوى الدلالة لمحور مرتكزات النظام المحاسبي المالي بلغت (٠.٥٣٣)، ولمحور متطلبات وضرورة جودة التدقيق (٠.٦٣٣)، ولمحور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق (٠.٦٣٥)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة بالنسبة لجميع فقرات الاستبيان (0.633).

وبما أن جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (٠.٠٥)، فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرضية البديلة. وعليه، يمكن الاستنتاج أن بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يسمح باستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وتؤكد هذه النتيجة ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي باستخدام الأساليب المعلمية، الأمر الذي يعزز من دقة وموثوقية النتائج المتحصل عليها.

المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج الدراسة المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات ببرنامج SPSS ، ثم تحليلها و مناقشتها*.

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة

١-١- توزيع أفراد العينة تبعا للوظيفة وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١١-٠٩) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

البيانات	التكرار	النسبة %
محافظ الحسابات	4	11.4%
محاسب معتمد	3	8.6%
محاسب لدى الشركة	15	42.9%
مدقق داخلي	8	22.9%
إداري	5	14.3%
المجموع	35	100.0%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (١١-٠٩) أن عينة الدراسة حسب الوظيفة بلغ (١٥) فردا يشغلون وظيفة محاسب لدى الشركة بنسبة (٤٢.٩%) ، وتليها فئة المدققين الداخليين (٨) افراد بنسبة (22.9%)، وتليها (٥) افراد من فئة الإداريين بنسبة (14.3%) ، و (٤) افراد من فئة محافظ الحسابات بنسبة (11.4%) ، وتليها (٣) افراد من فئة محاسب معتمد بنسبة (8.6%) تؤكد نتائج ان عينة الدراسة تضم فئات متنوعة من الوظيفة والتي لها علاقة بالنظام المحاسبي والتدقيق مع هيمنة فئة المحاسبين داخل الشركة .

الشكل رقم (١١-٠١): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

*كل ما سيتم عرضه في هذا المطلب من نتائج "الجدول و الأشكال" مأخوذ من نتائج المعالجة بـ SPSS (أنظر الملحق)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

1-2 توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II-١٠) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة %
ذكر	25	71.7%
أنثى	10	28.6%
المجموع	35	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

الشكل رقم (II-٠٢): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

حسب الجدول رقم (II-١٠) نلاحظ أن نسبة الذكور بلغ عددهم (٢٥) فرداً بنسبة قدرت (71.7%) في حين بلغت الإناث (١٠) أفراد بنسبة قدرت بـ (28.6%). تؤكد نتائج أن الفئة الأكبر للمستجوبين هم من الذكور هم الأكثر احتكاكاً بالمنظومة المحاسبية للمؤسسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

1-3 توزيع أفراد العينة تبعا للعمر :وهي كما الجدول التالي:

الجدول رقم (II-11) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة %
اقل من ٢٥ سنة	1	2.9 %
26-٣٠ سنة	15	42.9 %
31-٤٠ سنة	4	11.4 %
41 سنة من أكثر	15	42.9 %
المجموع	35	100.0 %

SPSS المصدر من اعداد الطالبة بناء على مخرجات (أنظر الملحق رقم ٠٢).

الشكل رقم (II-3): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (II-12) أن هناك (١٥) فردا من مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (٣٠-٣٠) ومن فئة (٤١ سنة فاكتر) أي ما نسبته (٤٢.٩ %)، نجد أيضا (٤) افراد من مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (٣١ - ٤٠ سنة) بنسبة (١١.٤ %)، في حين نجد (٠١) أفراد من الفئة العمرية (اقل من

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

٢٥ سنة) بنسبة قدرت ب(٢.٩%)، تشير نتائج ان عينة الدراسة تضم مزيجاً من الموظفين وتتميز بتنوعها العمري وذوي خبرة مهنية طويلة ومعرفى واسعى بالاجراءات المحاسبية والتدقيقية .

4-1 توزيع أفراد العينة تبعا سنوات الخبرة: وهي موضحة كالآتي:

الجدول رقم (II-12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة %
٥ سنوات فأقل	٤	١١.٤%
٦-١٠ سنوات	١٠	٢٨.٦%
١١-١٥ سنة	٩	٢٥.٧%
٢٠-١٦ سنة	٨	٢٢.٩%
٢١ سنة فأكثر	٤	١١.٤%
المجموع	٣٥	١٠٠.٠%

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على SPSS

الشكل رقم (II-4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج (SPSS أنظر الملحق رقم ٢٠)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (II-12) أن هناك (١٠) افراد من ذوي خبرة من فئة (٦ الى ١٠ سنوات (بنسبة (28.6%)، وتليها (٩) افراد من فئة (١١ - ١٥ سنة) بنسبة (٢٥.٦%) ، وتليها (٨) افراد من فئة (٢٠-١٦ سنة) بنسبة (22.9%) ، وتليها (٤) افراد من فئتي (٥ سنوات فأقل) و (٢١ سنة فأكثر) بنسبة (11.4%) ، تشير نتائج ان تحليل متغير الخبرة المهنية مؤشراً قوياً يدعم مصداقية وصحة الإجابات

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المتعلقة بـ 'فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق، فالخبرة المهنية المتوسطة والطويلة (التي تمثل أغلبية العينة) تعني أن المستجوبين عاصروا مراحل تطوير وتحسين النظام المحاسبي في المؤسسة، ولديهم دراية عملية واسعة بكيفية استغلال مخرجاته في كشف الأخطاء وتحسين الأداء الرقابي

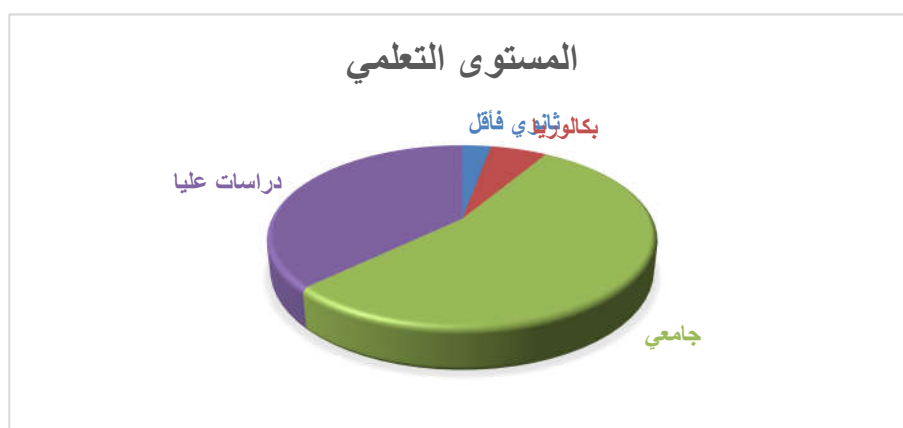
1-5 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (II-13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

البيان	العدد	النسبة %
ثانوي فأقل	١	٢.٩%
بكالوريا	٢	٥.٧%
جامعي	١٩	٥٤.٣%
دراسات عليا	١٣	٣٧.١%
المجموع	٣٥	١٠٠.٠%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

الشكل رقم (II-5): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (II-13) أن (19) فردا من مجتمع الدراسة هم من الفئة الأكثر تمثيلا جامعي بنسبة (54.3%)، وتليها (١٣) فردا من مجتمع الدراسة هم من فئة دراسات عليا بنسبة (37.1%)،

وتليها (٢) من افراد من فئة بكالوريا بنسبة (5.7%)، و(١) فردا من فئة ثانوي فاقل بنسبة (2.9%)، تشير نتائج ان افراد عينة دراسة يحملون مؤهلا جامعي اعلى مما يدل على ان المؤسسة محل الدراسة تعتمد على موارد بشرية ذات كفاءة علمية، مما يعزز قدرتهم على فهم متطلبات النظام المحاسب المالي . توزيع افراد العينة حسب تكوين : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

هل حضرت تكوين او ندوة حول موضوع فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق

الجدول رقم (II-14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التكوين

البيان	العدد	النسبة %
لا	١٥	٤٢.٩%
نعم	٢٠	٥٧.١%
المجموع	٣٥	١٠٠.٠%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

الشكل رقم (II-6): توزيع أفراد العينة حسب التكوين



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (14-II) (٢٠) فردا من افراد عينة الدراسة صرحو بحضورهم دورات تكوينية في ندوات في فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق بنسبة (1٥٧%). ، و ١٥ فردا منافراد عينة الدراسة افادو بانهم لم يتلقوا اي تكوين ولم يشركون في اي ندوة بنسبة (٤٢.٩%) ، تشير نتائج ان هناك نقص في برامج التكوينية التدريبية المخصصة لنظام المحاسبي وجودة التدقيق .

المطلب الثاني: عرض وتحليل و مناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج استخدام بعض الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، في تحليل إجابات وآراء الأفراد حول ما جاء من فقرات في الاستبيان خلال الإجابات الخاصة بأفراد العينة ثم تحليلها .

أولا :نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور مرتكزات النظام المحاسبي المالي

قصد التعرف على مستوى مساهمة مرتكزات النظام المحاسبي المالي" من خلال إجابات العينة لدى الأفراد ، تم إقتراح ٠٨ فقرات من (٠١-٠٨) لنقيس هذا الجانب ،تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة و درجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (15-II) يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات مرتكزات النظام المحاسبي المالي

مرتبة حسب الأهمية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٠١	تضمن مبادئ النظام محاسبي المالي توحيد الممارسات محاسبية داخل مؤسسة	٤.٢٥٧١	٠.٦١٠٨٣	مرتفعة	٠٢
٠٢	تحقق قواعد التقييم في النظام	٤.٢٨٥٧	٠.٦٢١٧٤	مرتفعة	٠١

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

				المحاسبي المالي دقة وواقعية الارقام المالية	
٠٣	مرتفعة	٠.٥٦٨٠٦	٤.١٧١٤	تضمن قوائم النظام المحاسبي المالي الافصاح الكافي عن الوضعية المالية	٠٣
٠٥	مرتفعة	٠.٥٣٩٢٢	٤.٠٥٧١	يوجه الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي المعالجات المحاسبية للعمليات المعقدة	٠٤
٠٦	مرتفعة	٠.٨٩٠٦٦	٣.٨٢٨٦	توجد صعوبات تقنية عند تطبيق بعض مرتكزات النظام المحاسبي المالي .	٠٥
٠٨	متوسطة	٠.٩١٩٤٤	٣.٥١٤٣	يواجه النظام المحاسبي المالي تعقيداً في إدخال البيانات عند اجراءات تسجيل البيانات المحاسبية.	٠٦
٠٤	مرتفعة	٠.٧٦٤٧٧	٤.٠٥٧١	يؤثر نقص التكوين والتدريب من بطء على اداء النظام المحاسبي المالي .	٠٧
٠٧	مرتفعة	١.١٦١٧١	٣.٦٥٧١	وجود معوقات تقنية متكررة عند استخدام النظام المحاسبي المالي	٠٨
/	مرتفعة	٠.٦٦٨٣١	٣.٩٥٧١	المعدل العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢).

يتبين من الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة مرتفعة عموماً حول محور مرتكزات النظام المحاسبي المالي. بحيث جاءت في الرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة للفقرة رقم (٠٢): "تحقق قواعد التقييم في النظام المحاسبي المالي دقة وواقعية الأرقام المالية " فقد جاء متوسطها

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الحسابي (٤.٢٨٥٧)، وتليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٠١) "تضمن مبادئ النظام محاسبي المالي توحيد الممارسات محاسبية داخل مؤسسة " جاء متوسط حسابي (٤.٢٥٧١) ، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٠٣) " تضمن قوائم النظام المحاسبي المالي الافصاح الكافي عن الوضعية المالية " بمتوسط حسابي قدر (٤.١٧١٤) ، وفي المرتبة الرابع الفقرة رقم (٠٧) " يؤثر نقص التكوين والتدريب من بطء على اداء النظام المحاسبي المالي " بمتوسط حسابي قدر ب (٤.٠٥٧١) ، وتليها المرتبة الخامسة الفقرة رقم (٠٤) "يوجه الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي المعالجات المحاسبية للعمليات المعقدة" بمتوسط حسابي (٤.٠٥٧١) ، وتليها المرتبة السادسة الفقرة رقم (٠٥) " توجد صعوبات تقنية عند تطبيق بعض مرتكزات النظام المحاسبي المالي " بمتوسط حسابي (٣.٨٢٨٦) ، وتليها في المرتبة السابعة الفقرة رقم (٠٨) " وجود معوقات تقنية متكررة عند استخدام النظام المحاسبي المالي " بمتوسط حسابي (3.6571) وفي الاخير الفقرة رقم (٠٦) " يواجه النظام المحاسبي المالي تعقيداً في إدخال البيانات عند اجراءات تسجيل البيانات المحاسبية. " بمتوسط حسابي (3.5143) ، تشير نتائج أن هناك اتفاقاً كبيراً بين أفراد العينة على أن مرتكزات النظام المحاسبي المالي (من مبادئ، وقواعد تقييم، وإفصاح) تعتبر داعماً أساسياً ومباشراً لتعزيز جودة التدقيق من خلال توفير مخرجات مالية دقيقة وشفافة وموحدة.

ثانياً- نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور متطلبات و ضرورة جودة التدقيق

قصد التعرف على مستوى متطلبات جودة التدقيق من خلال إجابات العينة لدى الأفراد ، فقد تم تضمين هذا المتغير كما ذكرنا آنفاً ب (١٠) فقرات ، تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة و درجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-16) يوضح تصورات المستجوبين لمحور متطلبات و ضرورة جودة التدقيق

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٠١	النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة تدقيق التقارير المالية	٤.١١٤ ٣	٠.٥٢٩٧ ٩	مرتفعة	٠٧
٠٢	المعلومات المحاسبية المتوفرة تساعد المدقق في أداء مهامه	٤.٢٠٠ ٠	٠.٧٩٧٠ ٥	مرتفعة	٠٤

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

٠٣	تتحقق جودة التدقيق العالية من خلال سهولة وصول المدقق إلى البيانات المحاسبية	٤.٠٨٥ ٧	٠.٦٥٨٤ ٩	مرتفعة	٠٨
٠٤	النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليل الأخطاء أثناء عملية جودة التدقيق	٤.٠٥٧ ١	٠.٦٨٣٥ ٤	مرتفعة	٠٩
٠٥	تتعرض استقلالية المدقق بشكل مباشر على جودة التدقيق	٤.١٧١ ٤	٠.٥٦٨٠ ٦	مرتفعة	٠٦
٠٦	تساهم السيطرة على مخاطر المراجعة في رفع مستوى جودة التدقيق بشكل مباشر	٤.١٧١ ٤	٠.٦٦٣٥ ٨	مرتفعة	٠٥
٠٧	تتأثر جودة التدقيق إيجاباً بمدى ملائمة المدة الزمنية التي طُبّق فيها النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة.	٤.٠٥٧ ١	٠.٦٣٩٠ ٦	مرتفعة	١٠
٠٨	تعتمد جودة التدقيق على مخرجات مالية موثوقة تسمح للمدقق بإبداء رأي مهني سليم	٤.٢٢٨ ٦	٠.٥٤٦٩ ٥	مرتفعة	٠٣
٠٩	تظهر جودة التدقيق من خلال تمكن المدقق من التتبع الواضح لكافة العمليات المالية.	٤.٢٥٧ ١	٠.٤٤٣٤ ٤	مرتفعة	٠٢
١٠	تساهم الكفاءة التقنية في تسريع إنجاز مهام جودة التدقيق بالمؤسسة.	٤.٢٨٥ ٧	٠.٦٢١٧ ٤	مرتفعة	٠١
المعدل العام					/

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

يتبين من الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة مرتفعة حول البنود المتصلة بمحور "متطلبات و ضرورة جودة التدقيق" بحيث جاءت في الرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة للفقرة رقم (١٠): تساهم الكفاءة التقنية في تسريع إنجاز مهام جودة التدقيق بالمؤسسة " بمتوسط حسابي قدر (4.2857) ، وجاء المرتبة الثانية الفقرة رقم (٠٩) " تظهر جودة التدقيق من خلال تمكن المدقق من التتبع

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الواضح لكافة العمليات المالية. " بمتوسط حسابي (٤.٢٥٧١) ، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٠٨) " تعتمد جودة التدقيق على مخرجات مالية موثوقة تسمح للمدقق بإبداء رأي مهني سليم " بمتوسط حسابي (٤.٢٢٨٦)، وفي المرتبة الرابعة الفقرة رقم (٠٢) " المعلومات المحاسبية المتوفرة تساعد المدقق في أداء مهامه " بمتوسط حسابي (٤.٢٠٠٠) ، وتليها في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (٠٦) " تساهم السيطرة على مخاطر المراجعة في رفع مستوى جودة التدقيق بشكل مباشر " بمتوسط حسابي (4.1714) وتليها في المرتبة السادسة الفقرة رقم (٠٥) " تنعكس استقلالية المدقق بشكل مباشر على جودة التدقيق " بمتوسط حسابي (٤.١٧١٤) ، وتليها في المرتبة السابعة الفقرة رقم (٠١) " النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة تدقيق التقارير المالية " بمتوسط حسابي (٤.١١٤٣) ، وتليها في المرتبة الثامنة الفقرة رقم (٠٣) " تتحقق جودة التدقيق العالية من خلال سهولة وصول المدقق إلى البيانات المحاسبية " بمتوسط حسابي (٤.٠٨٥٧) ، وتليها في المرتبة التاسعة الفقرة رقم (٠٤) " النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليل الأخطاء أثناء عملية جودة التدقيق " بمتوسط حسابي (٤.٠٥٧١) ، وتليها في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٠٧) " تتأثر جودة التدقيق إيجاباً بمدى ملاءمة المدة الزمنية التي طُبّق فيها النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة. " بمتوسط حسابي (٤.٠٥٧١) ، تشير نتائج هذا المحور إلى أن "جودة التدقيق" هي منظومة متكاملة تتأثر بمدخلات النظام المحاسبي من جهة، وبالمؤهلات الذاتية والمهنية للمدقق من جهة أخرى.

ثالثاً- نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق

قصد التعرف على مستوى ارتباطات النظام المحاسبي المالي من خلال إجابات العينة لدى الأفراد ، فقد تم تضمين هذا المتغير كما ذكرنا آنفاً ب (١١) فقرات ، تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة و درجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-١٧) يوضح تصورات المستجوبين لمحور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الترتيب
٠١	تساهم دقة البيانات الناتجة عن النظام	٣.٨٥٧	.	مرتفعة ٠٩

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

٧٧٢٤٢٠	١	المحاسبي المالي في تعزيز الموثوقية. و جودة التدقيق المنجز
مرتفعة ٠٧ ٥١٣٦٨٠	٣.٩٧١ ٤	٠.٢ تؤدي الموثوقية العالية للنظام المحاسبي المالي إلى تقليل مخاطر المراجعة، مما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق
مرتفعة ٠٦ ٧٨٥٣٧٠	٣.٩٧١ ٤	٠.٣ وجود اخطار متكررة في النظام المحاسبي المالي يؤدي لانخفاض جودة التدقيق
مرتفعة ٠٥ ٧٢٧٦١٠	٤.٠٠٠ ٠	٠.٤ يسهل الاستخدام المنتظم للنظام المحاسبي المالي إجراءات الرفع من جودة التدقيق
مرتفعة ٠٨ ٧٢٥٢٩٠	٣.٩٤٢ ٩	٠.٥ يؤدي التسجيل الفوري للعمليات ضمن النظام المحاسبي المالي إلى تمكين المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية تدعم جودة التدقيق
مرتفعة ١١ ٧٠٦٥١٠	٣.٨٢٨ ٦	٠.٦ تساهم استمرارية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تسهيل إجراءات الرقابة وتطور جودة التدقيق
مرتفعة ٠٤ ٨٤٠١٧٠	٤.٠٠٠ ٠	٠.٧ يساعد التحديث المستمر لآليات النظام المحاسبي المالي في الكشف المبكر عن الأخطاء الجوهرية، مما يعزز من جودة التدقيق.
مرتفعة ١٠ ٨٩٠٦٦٠	٣.٨٢٨ ٦	٠.٨ تؤثر قدرة النظام المحاسبي المالي على مطابقة البيانات وتكاملها بشكل جوهري في رفع كفاءة وجودة التدقيق الخارجي.
مرتفعة ٠٣ ٥٩١٢٥٠	٤.٠٥٧ ١	٠.٩ كلما تميز النظام المحاسبي المالي بالبساطة والدقة في إدخال البيانات، أدى ذلك إلى تقليل الانحرافات وتحسين جودة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

التدقيق	
١٠	ينعكس مستوى إلمام الموظفين بالنظام ٤.٢٢٨ . مرتفعة ٠.٢ المحاسبي المالي على سلامة القوائم المالية ٦ المنتجة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لضمان جودة التدقيق.
١١	تسهل رقمنة النظام المحاسبي المالي تتبع ٤.٣٤٢ . مرتفعة ٠.١ مسارات العمليات الكترونياً مما يعزز جودة ٩ التدقيق
المعدل العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٢)

يتبين من الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة مرتفعة حول البنود المتصلة بـ "ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق" بحيث جاءت في الرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة للفقرة رقم (١١): تسهل رقمنة النظام المحاسبي المالي تتبع مسارات العمليات الكترونياً مما يعزز جودة التدقيق " بمتوسط حسابي قدر (4.3429) ، وتليها المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٠) " ينعكس مستوى إلمام الموظفين بالنظام المحاسبي المالي على سلامة القوائم المالية المنتجة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لضمان جودة التدقيق" بمتوسط حسابي (4.2286) ، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٠٩) " كلما تميز النظام المحاسبي المالي بالبساطة والدقة في إدخال البيانات، أدى ذلك إلى تقليل الانحرافات وتحسين جودة التدقيق" بمتوسط حسابي (4.0571) ، وتليها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (٠٧) " يساعد التحديث المستمر لآليات النظام المحاسبي المالي في الكشف المبكر عن الأخطاء الجوهرية، مما يعزز من جودة التدقيق." بمتوسط حسابي (٤.٠٠٠٠) ، وتليها في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (٠٤) " يسهل الاستخدام المنتظم للنظام المحاسبي المالي إجراءات الرفع من جودة التدقيق" بمتوسط حسابي (٤.٠٠٠٠) ، وتليها في المرتبة السادسة الفقرة رقم (٠٣) " وجود أخطار متكررة في النظام المحاسبي المالي يؤدي لانخفاض جودة التدقيق" بمتوسط حسابي (3.9714) ، وتليها في المرتبة السابعة الفقرة رقم (٠٢) " تؤدي الوثوقية العالية للنظام المحاسبي المالي إلى تقليص مخاطر المراجعة، مما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق" بمتوسط حسابي (3.9714) ، وتليها في المرتبة الثامنة الفقرة رقم (٠٥) " يؤدي التسجيل الفوري للعمليات ضمن النظام المحاسبي المالي إلى تمكين المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية تدعم جودة التدقيق " بمتوسط حسابي قدر (3.9429) ، وتليها في المرتبة التاسعة الفقرة رقم (٠١) " تساهم دقة البيانات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في تعزيز الوثوقية. و جودة التدقيق المنجز " بمتوسط حسابي (٣.٨٢٨٦) ، وتليها في

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الرتبة العاشرة الفقرة رقم (٠٨) " تؤثر قدرة النظام المحاسبي المالي على مطابقة البيانات وتكاملها بشكل جوهري في رفع كفاءة وجودة التدقيق الخارجي " بمتوسط حسابي (٣.٨٦٨٥) ، وفي الاخير الفقرة رقم (٠٦) " تساهم استمرارية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تسهيل إجراءات الرقابة وتطور جودة التدقيق " بمتوسط حسابي (٣.٨٢٨٦) ، تشير نتائج هذا المحور وبقوة إلى إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة؛ حيث يرى الممارسون والأكاديميون أن النظام المحاسبي المالي ليس مجرد أداة لتسجيل القيود، بل هو شريك استراتيجي في صناعة جودة التدقيق.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات:

بعد استعراض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الدراسة بشأن بعض المحاور و الأبعاد المتعلقة فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق ، سنقوم الآن باختبار الفرضيات التي تقيس مجموعة من العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة، وذلك استنادا للإجابات و النتائج المتحصل عليها.

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مرتكزات

النظام المحاسبي المالي و متطلبات و ضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

H_0 لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مرتكزات النظام

المحاسبي المالي و متطلبات و ضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

H_1 " يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مرتكزات النظام

المحاسبي المالي و متطلبات و ضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

نتائج التحليل المتعلقة بمدى وجود العلاقة الارتباطية بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي و متطلبات و

ضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية: للتحقق من وجود هذه العلاقة وقياسها تم

إجراء اختبار ارتباط بيرسون بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي و متطلبات و ضرورة جودة التدقيق في

المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-١٨) يوضح معامل ارتباط بيرسون و مستوى الدلالة لدرجات ارتباط متغيرات

الدراسة

المتغير المستقل: مرتكزات النظام المحاسبي المالي		المتغير
مرتكزات النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	المتغير التابع: متطلبات و ضرورة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

جودة التدقيق	معاملات بيرسون	٠.٨٩٤**
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	العدد	35

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج التحليل ب SPSS (أنظر الملحق رقم ٠٣).

اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه:

H1: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية. أما الفرضية العدمية:

H0: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، وقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (18-II) أن قيمة معامل الارتباط بلغت ٠.٨٩٤، وهي قيمة موجبة مرتفعة جداً، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرورة جودة التدقيق.

كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.000$ ، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد ٠.٠٠٥، مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية.

وبناءً على هذه النتائج يتم رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرورة جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

الاستنتاج: تشير النتائج إلى أن تعزيز وتطبيق مرتكزات النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل كبير في دعم وتحسين متطلبات وضرورة جودة التدقيق، الأمر الذي يعزز مصداقية وموثوقية المعلومات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لفعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

H0 "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لفعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية."

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

H1 " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لفعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية".

الجدول رقم (II-19) يوضح تحليل التباين ومدى صلاحية النموذج لإختبار الفرضية (الجدول II-19): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر مرتكزات النظام المحاسبي المالي على متطلبات وضرة جودة التدقيق

المتغير المستقل	T	R ²	R	F	Beta	B	.Sig
مرتكزات النظام المحاسبي المالي	1.765	0.486	0.694	6.116	0.694	0.601	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.22

تحليل النتائج:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر مرتكزات النظام المحاسبي المالي على متطلبات وضرة جودة التدقيق. وقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بلغ (0.694)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة قوية نسبياً بين المتغيرين.

كما بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.486)، مما يعني أن مرتكزات النظام المحاسبي المالي تفسر ما نسبته 48.6% من التغيرات الحاصلة في متطلبات وضرة جودة التدقيق، في حين تعود النسبة المتبقية المقدرة بـ 51.4% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة.

وأظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت (6.116) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار وصلاحيته للتفسير والتنبؤ.

كما بينت نتائج جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار (B) بلغت (0.601)، أي أن زيادة مرتكزات النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة متطلبات وضرة جودة التدقيق بمقدار (0.601) وحدة. وبلغت قيمة معامل التأثير المعياري (Beta) (0.694)، مما يؤكد قوة التأثير الإيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

الاستنتاج:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

بما أن قيمة الدلالة الإحصائية ($\text{Sig} = 0.000$) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، ونستنتج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمرتكزات النظام المحاسبي المالي على متطلبات وجودة التدقيق في المؤسسات محل الدراسة.

وعليه، فإن تعزيز وتطبيق مرتكزات النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل معنوي في تحسين متطلبات وجودة التدقيق.

الفرضية الثانية: يساهم ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

H_0 " لا يساهم ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية..".

H_1 " يساهم ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية.

الجدول: (II-20) نتائج اختبار T لعينة واحدة لمحور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	مستوى الدلالة (Sig)
ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق	٤.١٠٠	٠.٥٥٣	٣٤	١١.٧٦٧	٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تحليل النتائج:

يتضح من نتائج اختبار T لعينة واحدة أن المتوسط الحسابي لمحور ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق بلغ (4.100)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي المعتمد في الدراسة والبالغ (3)، بفارق متوسط قدره (1.100).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة (١١.٧٦٧) عند درجة حرية (٣٤)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٠٠٠)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد (٠.٠٠٥)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للمحور والمتوسط الفرضي.

ويُظهر مجال الثقة عند مستوى ٩٥% أن الفرق بين المتوسطين يتراوح بين (٠.٩١٠) و(١.٢٩٠)، وهو مجال موجب بالكامل، مما يعزز دلالة النتيجة ويؤكد أن المتوسط الحقيقي للمجتمع الإحصائي أكبر من المتوسط الفرضي.

الاستنتاج:

بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٠٥)، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، ونستنتج أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على وجود ارتباطات للنظام المحاسبي المالي تسهم في تعزيز وتحسين جودة التدقيق.

وتشير هذه النتيجة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يعد عاملاً مهماً في دعم وتحسين جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

خلاصة الفصل

. أسفرت الدراسة الميدانية المُجرّاة على عيّنة مكوّنة من ٣٥ مستجيباً في مؤسسات اقتصادية ومكاتب مهنية بولاية غرداية، وعبر تحليل دقيق لنتائج مخرجات برنامج SPSS ، عن جملة من النتائج العلمية الموثوقة التي ترسم صورة واضحة لواقع النظام المحاسبي المالي وعلاقته بجودة التدقيق في البيئة الاقتصادية المحلية.

فقد أثبت المحور الأول وجود مستويات مرتفعة من الموافقة على مرتكزات النظام المحاسبي المالي، بما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية تطبيق مبادئه وأحكامه داخل المؤسسات الاقتصادية. وكشف المحور الثاني عن وجود مستويات مرتفعة من الموافقة على متطلبات وضرورة جودة التدقيق، بما يؤكد أهمية التدقيق في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء داخل المؤسسات. وجاء المحور الثالث ليؤكد وجود ارتباطات إيجابية بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق، كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لمرتكزات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية.

وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي يمثل أداة فعالة في دعم جودة التدقيق من خلال توفير معلومات مالية أكثر ملاءمة وموثوقية وشفافية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على فعالية الرقابة واتخاذ القرارات داخل المؤسسات. وعليه، فإن تعزيز الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي وتطوير آليات التدقيق يعد من العوامل الأساسية لتحسين الأداء المالي والإداري وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية.



خاتمة



لخصت هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يمثل أداة أساسية في تعزيز جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية، لأنه يوفر قاعدة معلوماتية منظمة تساعد على توحيد الممارسات المحاسبية، وتحسين الإفصاح، وتسهيل عمل المدقق في فحص القوائم المالية والتحقق من مصداقيتها. وقد تبين من خلال الجمع بين الجانب النظري والدراسة الميدانية أن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق ليست علاقة شكلية، بل علاقة تكامل وظيفي، حيث يعتمد التدقيق الجيد على معلومات مالية دقيقة، كما تمنح عملية التدقيق قيمة إضافية لمخرجات النظام المحاسبي من خلال اختبارها والتحقق منها.

وبناءً على نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من العاملين في المجال المحاسبي والمالي والرقابي بولاية غرداية، تم قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأن **للنظام المحاسبي المالي دوراً فعالاً في تعزيز جودة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية**. فقد أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أن المحاور الثلاثة للدراسة جاءت ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق من خلال تحسين موثوقية المعلومات، وتسهيل الوصول إلى البيانات، وتقليل مخاطر الأخطاء والتحريفات.

أولاً: نقد وتفسير الفرضيات

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، من خلال دراسة مجموعة من المحاور المرتبطة بمرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرورة جودة التدقيق، إضافة إلى دراسة الارتباطات القائمة بين خصائص النظام المحاسبي المالي وتحسين جودة التدقيق. واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة، ثم معالجتها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS وتوظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن النظام المحاسبي المالي يمثل عاملاً مؤثراً في تحسين جودة التدقيق، ليس فقط من خلال توفير بيانات مالية منتظمة، وإنما أيضاً عبر إرساء قواعد محاسبية موحدة تساعد على بناء بيئة عمل أكثر شفافية ووضوحاً داخل المؤسسة. كما بينت النتائج أن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة التدقيق ليست علاقة شكلية أو تنظيمية فقط، وإنما علاقة تأثير وتكامل، حيث يشكل النظام المحاسبي المالي المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المدقق في تكوين رأيه المهني.

وفيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرة جودة التدقيق، فقد تم قبولها استناداً إلى نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون التي بينت وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين المتغيرين.

وتشير هذه النتيجة إلى أن كل تحسين يطرأ على مرتكزات النظام المحاسبي المالي ينعكس بصورة مباشرة على جودة التدقيق داخل المؤسسة. فالاعتماد على مبادئ محاسبية واضحة، وقواعد تقييم دقيقة، وإفصاح مالي منظم، يؤدي إلى إنتاج معلومات مالية أكثر ملاءمة وموضوعية، وهو ما يساعد المدقق على أداء مهامه في ظروف أفضل.

كما توضح هذه النتيجة أن التدقيق لا يعتمد فقط على الخبرة المهنية للمدقق أو كفاءته الفردية، وإنما يعتمد بدرجة كبيرة على جودة البيئة المحاسبية التي ينتج داخلها التقرير المالي. فكلما كان النظام المحاسبي أكثر قدرة على تنظيم البيانات وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة، أصبحت عملية التدقيق أكثر قدرة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتقليل احتمالات إصدار أحكام غير دقيقة.

ومن زاوية أخرى، تؤكد هذه النتيجة أن المؤسسات التي تسعى إلى تحسين جودة التدقيق لا يمكنها الاكتفاء بتطوير إجراءات التدقيق فقط، بل يتوجب عليها العمل بالتوازي على تطوير مرتكزات النظام المحاسبي المالي باعتباره نقطة الانطلاق الأساسية لجميع عمليات الفحص والتحليل المالي.

أما الفرضية الفرعية الثانية، والمتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمرتكزات النظام المحاسبي المالي على متطلبات وضرة جودة التدقيق، فقد تم قبولها كذلك بعد أن أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود تأثير إيجابي ومعنوي للنظام المحاسبي المالي على جودة التدقيق.

وتعكس هذه النتيجة أن النظام المحاسبي المالي لا يقتصر دوره على تسجيل العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، بل يتجاوز ذلك إلى توفير إطار عملي يساعد على دعم كفاءة عمليات التدقيق وتحسين جودة المخرجات النهائية. كما أن النتائج بينت أن جزءاً مهماً من التغيرات التي تطرأ على جودة التدقيق يمكن تفسيره من خلال مستوى تطبيق مرتكزات النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة.

ويشير ذلك إلى أن المؤسسات التي تعتمد نظاماً محاسبياً مالياً أكثر تنظيماً تكون أكثر قدرة على توفير المعلومات المناسبة للمدققين، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الرقابة وتقليل الأخطاء ورفع موثوقية النتائج المالية.

كما أن هذا التأثير الإيجابي يؤكد أهمية الالتزام بالإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وتطوير آليات التطبيق والمتابعة داخله، لأن فعالية التدقيق ترتبط بدرجة كبيرة بمدى سلامة البيانات التي يتم الاعتماد عليها أثناء عملية الفحص والتحليل.

أما الفرضية الفرعية الثالثة، والمتعلقة بمساهمة ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق، فقد تم قبولها أيضاً، حيث أظهرت النتائج وجود موافقة مرتفعة لدى أفراد العينة على أن خصائص النظام المحاسبي المالي تسهم بشكل فعال في دعم جودة التدقيق.

وقد كشفت النتائج أن عناصر مثل دقة البيانات المحاسبية، والتسجيل المنتظم للعمليات، واستمرارية تطبيق النظام، والتحديث المستمر لآلياته، والإلمام الجيد بالنظام من طرف المستخدمين، كلها عوامل تؤدي إلى تحسين جودة التدقيق ورفع كفاءة الأداء الرقابي.

وتوضح هذه النتيجة أن جودة التدقيق ليست نتيجة إجراء منفصل أو نشاط مستقل، وإنما هي حصيلة مجموعة مترابطة من العمليات تبدأ من إنتاج المعلومة المحاسبية وتنتهي بإصدار الرأي المهني حولها. لذلك فإن أي ضعف في أحد مكونات النظام المحاسبي ينعكس بصورة مباشرة على جودة عملية التدقيق.

كما تبين النتائج أن وجود نظام محاسبي منظم يساعد على توفير أدلة إثبات أكثر وضوحاً ويسهل على المدقق تتبع العمليات المالية والتأكد من مدى مطابقة البيانات للواقع الاقتصادي للمؤسسة.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

• أظهرت الدراسة وجود مستوى مرتفع من الموافقة على مرتكزات النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات محل الدراسة.

• يساهم النظام المحاسبي المالي في رفع مستوى تنظيم المعلومات المالية وتحسين الإفصاح المحاسبي.

• توجد علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين مرتكزات النظام المحاسبي المالي ومتطلبات وضرورة جودة التدقيق.

• يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي بصورة معنوية في تحسين جودة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية.

• تساعد المعلومات المحاسبية الدقيقة في دعم عمل المدقق وتحسين جودة الرأي المهني.

• يؤدي التنظيم الجيد للبيانات إلى تسهيل الرقابة وتقليل احتمالات الأخطاء والانحرافات.

• يساهم الاستخدام المنتظم للنظام المحاسبي المالي في تعزيز فعالية التدقيق.

- يمثل النظام المحاسبي المالي أحد المداخل الأساسية لتحسين الأداء المالي والإداري داخل المؤسسة.
- كلما ارتفعت درجة الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي ارتفعت جودة عمليات التدقيق.

ثانياً: التوصيات والاقتراحات

١. تعزيز الالتزام العملي بتطبيق مرتكزات النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية بصورة أكثر دقة وانتظاماً.
٢. تكثيف برامج التكوين المستمر لفائدة العاملين في المجالات المحاسبية والتدقيقية من أجل تطوير مهاراتهم المهنية.
٣. تطوير الإجراءات المحاسبية الداخلية بما يسمح بتحسين جودة المعلومات المستخدمة في التدقيق.
٤. دعم نظم الرقابة الداخلية وربطها بمتطلبات النظام المحاسبي المالي.
٥. تحديث الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في المعالجة المحاسبية بما يساعد على تحسين سرعة ودقة استخراج المعلومات.
٦. تشجيع التنسيق المهني بين المحاسبين والمدققين لتبادل الخبرات وتحسين جودة التقارير.
٧. دعم عمليات المتابعة والتقييم الدوري لتطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات.
٨. توفير بيئة تنظيمية وتقنية تساعد على الاستفادة الكاملة من مزايا النظام المحاسبي المالي وتحقيق جودة أعلى في التدقيق.
٩. تشجيع المؤسسات على الاستثمار في تطوير أنظمة العمل المحاسبي بما ينسجم مع متطلبات الرقابة الحديثة وتحسين الأداء المؤسسي.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

• المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

١. أبو زيد، محمد عبد الله، المراجعة ونظم الرقابة الداخلية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١ .
٢. أبو قحف، عبد السلام، إدارة الجودة الشاملة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢٢ .
٣. بن عيسى، عبد الله، النظام المحاسبي المالي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١ .
٤. السلمي، علي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦ .
٥. الصيرفي، محمد، إدارة الجودة الشاملة: مدخل معاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢ .
٦. القاضي، حسين، التدقيق الدولي والمعايير المهنية، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٣ .
٧. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٣ .
٨. عطية، عبد القادر، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤ .
٩. عطية، عبد الرحمن، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢ .
10. مرسي، نبيل، اتجاهات حديثة في المحاسبة المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦ .

ثانياً: الرسائل الجامعية (مذكرات وأطروحات)

11. بودونت، أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، ٢٠١٦ .
12. شيوخات، عبد الفتاح، أثر جودة التدقيق المحاسبي على مصداقية المعلومة المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير، جامعة ورقلة، ٢٠١٥ .
13. راشدي، بشري، جودة المنتج كأداة لتحسين صورة العلامة - دراسة حالة Condor، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩ .
14. عميرات زينب، اثر نظام معلومات المحاسبي على جودة التدقيق الخارجي، مذكرة ماستر اكايمي، جامعة ورقلة، ٢٠١٨ .

15. قاسمي عيسى ،خطوي بن حرز الله، متطلبات النظام المحاسبي المالي والتدقيق في ضل معايير التدقيق الجزائرية ،مذكرة ماستر اكايمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة غرداية، ٢٠١٨

ثالثا : المجلة والدوريات

16. بلكرشة رايح و بن قطيب علي، دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين فعالية التدقيق الجبائي - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، الجزائر (٢٠٢٣)

• المراجع باللغة الاجنبية :

17. Alexander, David, *Intermediate Accounting*, John Wiley & Sons, New York, 2018.

18. Crosby, Philip B., *Quality is Free*, McGraw-Hill, New York, 1979.

19. DeAngelo, Linda Elizabeth, "Auditor Size and Audit Quality," *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 3, No. 3, 1981.

20. Ebbini, M. & Al-Ajmi, M., "The Relationship between Audit Quality and Earnings Management," *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*, 2022.

21. Epstein, Barry J., *Financial Accounting: An International Introduction*, Pearson Education, London, 2016.

22. Epstein, Barry J., *International Accounting*, Pearson, New York, 2011.

23. ISO, *ISO 9000:2015 Quality Management Systems – Fundamentals and Vocabulary*, Geneva, 2015.

24. Juran, Joseph M., *Juran's Quality Handbook*, McGraw-Hill, New York, 1999.

25. ROUKATOU, A. et al., « Qualité de l'audit légal et pertinence de l'information financière », *Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit*, 2025.

• المواقع الالكترونية :

26. <https://asjp.cerist.dz/en/article/74941>

27. <https://revue.umc.edu.dz/h/article/view/1591>



قائمة الملاحق



قائمة الملاحق

الملاحق :

اسم الوظيفة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide محافظ الحسابات	4	11.4	11.4	11.4
محاسب معتمد	3	8.6	8.6	20.0
محاسب لدى الشركة	15	42.9	42.9	62.9
مدقق داخلي	8	22.9	22.9	85.7
إداري	5	14.3	14.3	100.0
Total	35	100.0	100.0	

الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	25	71.4	71.4	71.4
أنثى	10	28.6	28.6	100.0
Total	35	100.0	100.0	

العمر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من ٢٥ سنة	1	2.9	2.9	2.9
٢٥ - ٣٠ سنة	15	42.9	42.9	45.7
٣٠ - ٤٠ سنة	4	11.4	11.4	57.1
٤٠ - ٤١ سنة	15	42.9	42.9	100.0
Total	35	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات فأقل 5	4	11.4	11.4	11.4
٥ - ١٠ سنوات	10	28.6	28.6	40.0
١١ - ١٥ سنة	9	25.7	25.7	65.7
١٦ - ٢٠ سنة	8	22.9	22.9	88.6
٢١ سنة فأكثر	4	11.4	11.4	100.0
Total	35	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي فأقل	1	2.9	2.9	2.9
بكالوريا	2	5.7	5.7	8.6

قائمة الملاحق

جامعي	19	54.3	54.3	62.9
دراسات عليا	13	37.1	37.1	100.0
Total	35	100.0	100.0	

هل حضرت تكوين او ندوة حول موضوع فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide لا	15	42.9	42.9	42.9
نعم	20	57.1	57.1	100.0
Total	35	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تضمن مبادئ النظام محاسبي المالي	35	2.00	5.00	4.2571	.61083
توحيد الممارسات محاسبية داخل مؤسسة	35	2.00	5.00	4.2857	.62174
تحقق قواعد التقييم في النظام المحاسبي	35	2.00	5.00	4.2857	.62174
المالي دقة وواقعية الارقام المالية	35	2.00	5.00	4.2857	.62174
تضمن قوائم النظام المحاسبي المالي	35	3.00	5.00	4.1714	.56806
الافصاح الكافي عن الوضعية المالية	35	3.00	5.00	4.1714	.56806
يوجه الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي	35	3.00	5.00	4.0571	.53922
المالي المعالجات المحاسبية للعمليات	35	3.00	5.00	4.0571	.53922
المعقدة	35	3.00	5.00	4.0571	.53922
توجد صعوبات تقنية عند تطبيق بعض	35	1.00	5.00	3.8286	.89066
. مرتكزات النظام المحاسبي المالي	35	1.00	5.00	3.8286	.89066
يواجه النظام المحاسبي المالي تعقيدا في	35	1.00	5.00	3.5143	.91944
إدخال البيانات عند اجراءات تسجيل	35	1.00	5.00	3.5143	.91944
.البيانات المحاسبية	35	1.00	5.00	3.5143	.91944
يؤثر نقص التكوين والتدريب من بطء	35	2.00	5.00	4.0571	.76477
. على اداء النظام المحاسبي المالي	35	2.00	5.00	4.0571	.76477
وجود معوقات تقنية متكررة عند استخدام	35	1.00	5.00	3.6571	1.16171
النظام المحاسبي المالي	35	1.00	5.00	3.6571	1.16171
القسم الثاني: مرتكزات النظام المحاسبي	35	3.00	5.00	3.9571	.66831
المالي	35	3.00	5.00	3.9571	.66831
N valide (liste)	35				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تساهم الكفاءة التقنية في تسريع إنجاز	35	3.00	5.00	4.1143	.52979
.مهام جودة التدقيق بالمؤسسة	35	3.00	5.00	4.1143	.52979
تظهر جودة التدقيق من خلال تمكن	35	2.00	5.00	4.2000	.79705
المدقق من التتبع الواضح لكافة العمليات	35	2.00	5.00	4.2000	.79705
.المالية	35	2.00	5.00	4.2000	.79705
تعتمد جودة التدقيق على مخرجات مالية	35	2.00	5.00	4.0857	.65849
موثوقة تسمح للمدقق بإبداء رأي مهني	35	2.00	5.00	4.0857	.65849
سليم	35	2.00	5.00	4.0857	.65849

قائمة الملاحق

تتأثر جودة التدقيق إيجاباً بمدى ملاءمة المدة الزمنية التي طُبّق فيها النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة تساهم السيطرة على مخاطر المراجعة في رفع مستوى جودة التدقيق بشكل مباشر	35	2.00	5.00	4.0571	.68354
تتبعكس استقلالية المدقق بشكل مباشر على جودة التدقيق	35	3.00	5.00	4.1714	.56806
النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليل الأخطاء أثناء عملية جودة التدقيق	35	2.00	5.00	4.1714	.66358
تتحقق جودة التدقيق العالية من خلال سهولة وصول المدقق إلى البيانات المحاسبية	35	2.00	5.00	4.0571	.63906
المعلومات المحاسبية المتوفرة تساعد المدقق في أداء مهامه	35	3.00	5.00	4.2286	.54695
النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة تدقيق التقارير المالية	35	4.00	5.00	4.2571	.44344
N valide (liste)	35	2.00	5.00	4.2857	.62174

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تسهل رقمنة النظام المحاسبي المالي تتبع مسارات العمليات الكترونياً مما يعزز جودة التدقيق	35	2.00	5.00	3.8571	.77242
ينعكس مستوى إلمام الموظفين بالنظام المحاسبي المالي على سلامة القوائم المالية المنتجة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لضمان جودة التدقيق	35	3.00	5.00	3.9714	.51368
كلما تميز النظام المحاسبي المالي بالبساطة والدقة في إدخال البيانات، أدى ذلك إلى تقليل الانحرافات وتحسين جودة التدقيق	35	2.00	5.00	3.9714	.78537
تؤثر قدرة النظام المحاسبي المالي على مطابقة البيانات وتكاملها بشكل جوهري في رفع كفاءة وجودة التدقيق الخارجي	35	2.00	5.00	4.0000	.72761
يساعد التحديث المستمر لآليات النظام المحاسبي المالي في الكشف المبكر عن الأخطاء الجوهرية، مما يعزز من جودة التدقيق	35	2.00	5.00	3.9429	.72529
تساهم استمرارية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تسهيل إجراءات الرقابة وتطور جودة التدقيق	35	2.00	5.00	3.8286	.70651

قائمة الملاحق

يؤدي التسجيل الفوري للعمليات ضمن النظام المحاسبي المالي إلى تمكين المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية تدعم جودة التدقيق	35	2.00	5.00	4.0000	.84017
يسهل الاستخدام المنتظم للنظام المحاسبي المالي إجراءات الرفع من جودة التدقيق وجود أخطاء متكررة في النظام	35	2.00	5.00	3.8286	.89066
المحاسبي المالي يؤدي لانخفاض جودة التدقيق	35	3.00	5.00	4.0571	.59125
تؤدي الموثوقية العالية للنظام المحاسبي المالي إلى تقليل مخاطر المراجعة، مما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق	35	2.00	5.00	4.2286	.80753
تساهم دقة البيانات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في تعزيز الموثوقية. و جودة التدقيق المنجز	35	3.00	5.00	4.3429	.59125
N valide (liste)	35				

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	35	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	35	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.836	10

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	35	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	35	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.801	11

قائمة الملاحق

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100.0
	Exclu ^a	0	.0
	Total	35	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.878	29

Suites en séquences

	القسم الثاني: مرتكزات النظام المحاسبي المالي	القسم الثالث: متطلبات و ضرورة جودة التدقيق	القسم الرابع: ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق
Valeur de test ^a	4.00	4.00	4.00
Observations < valeur du test	13	4	10
Observations >= valeur du test	22	31	25
Nombre total d'observations	35	35	35
Nombre de suites	16	9	14
Z	.310	.368	.333
Sig. asymptotique (bilatérale)	.756	.713	.739

a. Médiane

Corrélations

	القسم الثاني: مرتكزات النظام المحاسبي المالي	القسم الثالث: متطلبات و ضرورة جودة التدقيق
القسم الثاني: مرتكزات النظام المحاسبي المالي	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 .000 35
القسم الثالث: متطلبات و ضرورة جودة التدقيق	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	.894** .000 35

قائمة الملاحق

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	القسم الثاني: مركبات النظام المحاسبي المالي ^b		Introduire

a. Variable dépendante : متطلبات و ضرورة جودة التدقيق : القسم الثالث:

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.694 ^a	.486	.059	.44338

a. Prédictors : (Constante), القسم الثاني: مركبات النظام المحاسبي المالي

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.613	1	.613	6.116	.000 ^b
	Résidu	6.487	33	.197		
	Total	7.100	34			

a. Variable dépendante : متطلبات و ضرورة جودة التدقيق : القسم الثالث:

b. Prédictors : (Constante), القسم الثاني: مركبات النظام المحاسبي المالي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.405	.456		7.460	.000
	القسم الثاني: مركبات النظام المحاسبي المالي	.601	.114	.694	1.765	.000

a. Variable dépendante : متطلبات و ضرورة جودة التدقيق : القسم الثالث:

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
--	---	---------	------------	-------------------------

قائمة الملاحق

القسم الرابع: ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق	35	4.1000	.55307	.09349
---	----	--------	--------	--------

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
القسم الرابع: ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق	11.767	34	.000	1.10000	.9100	1.2900

الاستبيان :

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

استبيان (استمارة)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

تحية طيبة و بعد

يقوم الطالب (ة) بإعداد مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير حول: فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق

في الخانة (X) - دراسة ميدانية، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بتمعن بوضع إشارة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة.

علما بأن إجاباتكم ستعامل بشكل سري و جماعي و لغايات وأغراض البحث العلمي فقط وستوضع نتائج الدراسة تحت تصرفكم في أي وقت و ليس مطلوب منك ذكر اسمك أو عنوانك، شاكرا لكم سلفا جهودكم المباركة و حسن تعاونكم.

الطالب (ة): بوشارب صفاء - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غارداية

الدكتور: عجيلة محمد

قائمة الملاحق

0668064530النقال:

adjila_78@yahoo.fr البريد الإلكتروني:

القسم الأول: لو تكرمت بذكر بعض المعلومات العامة الآتية من أجل استكمال البيانات الخاصة بالبحث وهي:

اسم الوظيفة: محافظ الحسابات [] محاسب معتمد [] محاسب لدى الشركة []

مدقق داخلي [] إداري []

الجنس: ذكر [] أنثى []

سنة [] 26. 30 []

سنة من أكثر [] 41 سنة [] 31 - 40

سنوات الخبرة:

سنة [] 15 - 11 سنوات [] 6 - 10

سنة فأكثر [] 21 سنة [] 20 - 16

المستوى التعليمي: ثانوي فأقل [] بكالوريا [] جامعي [] دراسات عليا []

هل حضرت تكوين او ندوة حول موضوع فعالية النظام المحاسبي في تعزيز جودة التدقيق : نعم [] لا []

القسم الثاني : مرتكزات النظام المحاسبي المالي :

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تضمن مبادئ النظام محاسبي المالي توحيد الممارسات محاسبية داخل مؤسسة					
2	تحقق قواعد التقييم في النظام المحاسبي المالي دقة وواقعية الارقام المالية					
3	تضمن قوائم النظام المحاسبي المالي الافصاح الكافي عن الوضعية المالية					

قائمة الملاحق

4	يوجه الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي المعالجات المحاسبية للعمليات المعقدة				
5	توجد صعوبات تقنية عند تطبيق بعض مرتكزات النظام . المحاسبي المالي				
6	يواجه النظام المحاسبي المالي تعقيداً في إدخال البيانات عند اجراءات تسجيل البيانات المحاسبية.				
7	يؤثر نقص التكوين والتدريب من بطء على اداء النظام المحاسبي المالي .				
8	وجود معوقات تقنية متكررة عند استخدام النظام المحاسبي المالي				

القسم الثالث: متطلبات و ضرورة جودة التدقيق

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة تدقيق التقارير المالية					
2	المعلومات المحاسبية المتوفرة تساعد المدقق في أداء مهامه					
3	تتحقق جودة التدقيق العالية من خلال سهولة وصول المدقق إلى البيانات المحاسبية					
4	النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليل الأخطاء أثناء عملية جودة التدقيق					
5	تتعرض استقلالية المدقق بشكل مباشر على جودة التدقيق					
6	تساهم السيطرة على مخاطر المراجعة في رفع مستوى جودة التدقيق بشكل مباشر					
7	تتأثر جودة التدقيق إيجاباً بمدى ملائمة المدة الزمنية التي تُطبق فيها النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة.					
8	تعتمد جودة التدقيق على مخرجات مالية موثوقة تسمح للمدقق بإبداء رأي مهني سليم					
	تظهر جودة التدقيق من خلال تمكن المدقق من التتبع					

قائمة الملاحق

9	الواضح لكافة العمليات المالية.				
10	تساهم الكفاءة التقنية في تسريع إنجاز مهام جودة التدقيق بالمؤسسة.				

القسم الرابع: ارتباطات النظام المحاسبي المالي في تعزيز وتحسين جودة التدقيق

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم دقة البيانات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في تعزيز الموثوقية. و جودة التدقيق المنجز					
2	تؤدي الموثوقية العالية للنظام المحاسبي المالي إلى تقليص مخاطر المراجعة، مما ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق					
3	وجود اخطار متكررة في النظام المحاسبي المالي يؤدي لانخفاض جودة التدقيق					
4	يسهل الاستخدام المنتظم للنظام المحاسبي المالي إجراءات الرفع من جودة التدقيق					
5	يؤدي التسجيل الفوري للعمليات ضمن النظام المحاسبي المالي إلى تمكين المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية تدعم جودة التدقيق					
6	تساهم استمرارية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تسهيل إجراءات الرقابة وتطور جودة التدقيق					
7	يساعد التحديث المستمر لآليات النظام المحاسبي المالي في الكشف المبكر عن الأخطاء الجوهرية، مما يعزز من جودة التدقيق.					
8	تؤثر قدرة النظام المحاسبي المالي على مطابقة البيانات وتكاملها بشكل جوهري في رفع كفاءة وجودة التدقيق الخارجي.					

قائمة الملاحق

					9	كلما تميز النظام المحاسبي المالي بالبساطة والدقة في إدخال البيانات، أدى ذلك إلى تقليل الانحرافات وتحسين جودة التدقيق
					10	ينعكس مستوى إلمام الموظفين بالنظام المحاسبي المالي على سلامة القوائم المالية المنتجة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لضمان جودة التدقيق.
					11	تسهل رقمنة النظام المحاسبي المالي تتبع مسارات العمليات الكترونياً مما يعزز جودة التدقيق

قائمة الاساتذة المحكمين :

اسم الاستاذ	الصفة	الجامعة
الاستاذ خبيطي خضير	محاضر (ا)	غرداية
الاستاذ هندي كريم	محاضر (ا)	غرداية
الاستاذ بن قايد الشيخ	استاذ التعليم العالي	غرداية
الاستاذ سيداني محمد السعيد	استاذ التعليم العالي	الاغواط

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

تشكر الله بلسان النعم به عليك وتعبده بحمد النعم به عليك وتوحده بقلب النعم به عليك ومحمد في سبيله بحال النعم به عليك وتنام الحمد استعمال نعمه الله لطاعته

